الأمم المتحدة

A/62/217

الجمعية العامة

Distr.: General
10 August 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩١/٦١، يقدم هذا التقرير تقييماً تحليلياً لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام ٢٠٠٢، وقد أُعدّ بالتعاون الكامل مع الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة، كإسهام في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. وبعد مقدمة مختصرة، يغطي التقرير جميع المجالات الأساسية الستة لتوافق آراء مونتيري. وعلاوة على هذا، فإنه يستعرض أهم الأنشطة الرئيسية الحكومية الدولية ولأصحاب المصلحة المتعددين التي تجرى تنفيذاً للالتزام بالمثابرة على العمل. ويحتوي كل فرع على توصيات في مجال السياسات تدعو الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة إلى اتخاذ إجراءات في مجال عملية متابعة تمويل التنمية.

* A/62/150.

** أُعِدّ هذا التقرير بالتشاور الوثيق بين موظفين من الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة المشتركة في عملية تمويل التنمية. بيد أن المسؤولية عن محتواه تقع على عاتق الأمانة العامة للأمم المتحدة دون سواها.

120907 110907 07-45578 (A)

واستعرضت تقارير الأمين العام عن متابعة توافق آراء مونتيري ما تحقق من تقدم وما حدث من إخفاقات في تنفيذه، وذلك بشكل سنوي وعلى مدى ست سنوات متتالية. وترسم هذه التقارير صورة مختلطة: تقدُّم كبير في بعض المجالات، وتقدُّم متواضع وركود أو تراجع في مجالات أخرى. وفي حين أظهر تطور الاقتصاد العالمي في هذه الفترة تحسناً عاماً بلا أزمات مالية ضخمة جديدة كالتي حدثت في أواخر تسعينات القرن العشرين، فإن هناك مخاوف واسعة النطاق من عدم توزيع ثمار التنمية والنمو بشكل عادل، بل والمقلق أكثر ما يبدو من وجود اتجاه متنامي نحو التركيز الأكبر للدخل والثروة. ويتيح الوضع الحالي، الذي يتسم بظروف اقتصادية مواتية بشكل عام، فرصة فريدة لاتخاذ إجراءات تستند إلى رؤية طويلة الأجل. وهناك مجال متسع للقيام بإصلاحات على المستويين المحلي والدولي لترسيخ البنيان تحقيقاً للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي على نطاق واسع.

وكما هي الحال في السنوات السابقة، فإنه ينبغي قراءة هذا التقرير مقترناً بتقارير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية، وأزمة الدَين الخارجي والتنمية، والتجارة الدولية والتنمية، والبعد الإقليمي لتنفيذ توافق آراء مونتيري، بالإضافة إلى الموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-١٠	٤
ثانيا – تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية	١١-٣٦	٦
ثالثا – تعبئة الموارد الدولية للتنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة	٣٧-٥٩	١٣
رابعا – التجارة الدولية كمحرك للتنمية	٦٠-٧٥	٢٠
خامسا – زيادة التعاون المالي والتقني على الصعيد الدولي من أجل التنمية	٧٦-٩٦	٢٥
سادسا – الديون الخارجية	٩٧-١٠٨	٣٢
سابعا – معالجة المسائل النظامية: تعزيز تناسق واتساق النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية دعما للتنمية	١٠٩-١٢٦	٣٦
ثامنا – المثابرة على العمل	١٢٧-١٥٣	٤١
ألف – الاجتماع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية والحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية	١٢٨-١٣١	٤٢
بـاء – أحداث الجهات المتعددة صاحبة المصلحة بشأن تمويل التنمية	١٣٢-١٥٣	٤٣

أولا – مقدمة

١ – منذ اعتماد توافق آراء مونتيري الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[١]، تحسنت إدارة الاقتصاد الكلي ومعها الإدارة المالية بشكل ملحوظ في غالبية البلدان النامية. وتحسنت مؤشرات الدَين الخارجي أيضاً في أغلب البلدان. وتحقق تقدم في كثير من البلدان على صعيد تنمية القطاع المالي، لا سيما في النهوض بقطاع مالي أكثر شمولاً وتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويتصاعد نصيب الفرد من النفقات الاجتماعية كما تراجع حجم فئة الفقراء من إجمالي تعداد السكان في العالم، وإن كانت وتيرة هذا التصاعد ليست بالسرعة اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في كثير من البلدان. وفي عدد من البلدان، لا يزال الفقر في ازدياد، كما أن مؤشرات توزيع الدخل والثروة لا تزال دون المستوى المطلوب[٢].

٢ – وازداد تدفق الموارد الخاصة إلى البلدان النامية بصورة ضخمة. غير أنه لم يحدث تغير واضح في التركيز الضخم للتدفقات المنشئة للديون والاستثمار الأجنبي المباشر. فلا يزال نحو ١٢ بلداً نامياً يستوعب ٧٠ في المائة من هذه التدفقات. وكما هي الحال في الماضي، لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في عدة بلدان يوجَّه بشكل شبه خالص إلى قطاع السلع الأساسية، ولا سيما النفط.

٣ – وبينما يُتوقع بقاء التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية على مستويات مرتفعة نسبياً في المستقبل القريب، فإنه لا يوجد ضمان بأن يتم الإبقاء عليها. فمن شأن أي تصحيح غير منتظم للاختلالات الاقتصادية العالمية الكبرى أو أي انخفاض مفاجئ في السيولة الدولية أن يؤدي إلى وقف هذه التدفقات بشكل مباغت بل وعكس مسارها. وستكون هناك حاجة إلى بذل جهود ضخمة على الصعيد المحلي وجهود منسقة على الصعيد الدولي لتجنب حدوث اضطرابات بالغة في مستويات المعيشة بالبلدان النامية في حالة تحقق السيناريو الثاني.

٤ – وانتعشت التجارة الدولية من جراء النمو المتواضع الذي شوهد خلال الفترة ما بين عاميّ ١٩٩٧ و ٢٠٠١. إلا أنه ظهرت أشكال جديدة لسياسة الحماية، كما أن عدم تحقيق أي تقدم حاسم في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المعنية بالتنمية التابعة لمنظمة

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الأمم المتحدة، ”التوزيع العالمي لثروة الأسر المعيشية“، هلسنكي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

التجارة العالمية يلقي بظلاله على نمو التجارة الدولية في المستقبل. ولا يعتبر اللجوء بشكل متزايد إلى الاتفاقات الثنائية بديلاً عن إطار متعدد الأطراف للتجارة.

٥ - ومنذ توافق آراء مونتيري، عُكس مسار الاتجاه التناقصي للمساعدة الإنمائية الرسمية فتحققت زيادة ملموسة في الموارد الجديدة، بالإضافة إلى إعفاءات ضخمة من الديون حتى عام ٢٠٠٥. وتزايد عدد المنح المقدمة. وحددت الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي أهدافاً وسيطة - وقد تم الوفاء بها - والتي من شأنها أن تؤدي بصفة جماعية إلى تحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى نسبة ٠,٧ في المائة. ولا تزال البلدان المانحة الكبيرة المتقدمة النمو غير الأوروبية متخلفة عن هذا الهدف بشكل كبير. وازدادت التدفقات المتعددة الأطراف الممنوحة بشروط غير ميسرة، إلا أنها تظل من حيث القيمة الصافية سلبية.

٦ - وفي السنوات الأخيرة، انصب كثير من التركيز على زيادة فعالية المعونة. فتحسنت سبل التنسيق والمواءمة بين المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف. بيد أن الملكية الفعالة للبلدان المتلقية لتلك البرامج، وتخفيض تكاليف المعاملات، وقابلية التنبؤ بالمعونة تبقى تحديات كبرى. وينطوي استهلال منتدى التعاون الإنمائي تحت مظلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على احتمال توسيع نطاق المشاركة في، وإقرار مبدأ المساءلة السياسية عن، الجهد المبذول تحقيقاً لفاعلية المعونة.

٧ - وعلى الرغم من ارتفاع إجمالي ديون البلدان النامية من جديد وبسرعة كبيرة، فقد تحسنت مؤشرات الدَين. وفي حالة البلدان المتوسطة الدخل، حدث تحول ضخم من الدَين الرسمي إلى الدَين الخاص، وهو تطور سهله زيادة السيولة بصورة مفرطة في الأسواق الدولية. وعلى الرغم من ازدياد صعوبة تقييم طبيعة المخاطر وحدتها في ظل الظروف الجديدة، فإن المراقبين يحذرون من أن الهشاشة في كثير من البلدان آخذة فيما يبدو في الازدياد.

٨ - وتبين تجربة المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي اتُّخذت في عام ١٩٩٦ أن تخفيف عبء الدَين قد يؤثر إيجابياً على عملية التنمية. وتسعى المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدَين إلى مواصلة الحد من الدَين الخارجي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتوفير موارد إضافية لمساعدتها على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود، فإنه لا يتضح ما إذا كانت تكفي لوضع جميع البلدان المنخفضة الدخل على طريق تسديد الديون بشكل مستدام على نحو يسمح لها بتحقيق ما يكفي من التقدم لكفالة الحد من الفقر.

٩ - ولم يكتمل بعد برنامج إعادة هيكلة البنيان المالي الدولي ليستجيب إلى التغيرات العميقة التي تجري في الاقتصاد العالمي. فهناك حاجة ماسة إلى أدوات معززة تكفل منع

الأزمات وحلها، وتقوية المشاورات المتعددة الأطراف حول جوانب متعددة من النظام الدولي، بما في ذلك الاختلالات العالمية، ووضع صكوك فعالة للسيولة في حالات الطوارئ من أجل البلدان التي تتعامل مع الأسواق الخاصة. ولا تزال مسألة تعزيز صوت البلدان النامية وزيادة مشاركتها في عملية صنع القرارات الاقتصادية العالمية محل نقاش في صندوق النقد الدولي. وقد أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية في عام ٢٠٠٥، وبدأت اللجنة في تناول قضايا من قبيل تعريف المنشأة الدائمة للأغراض الضريبية، وتبادل المعلومات والتعاون في تحصيل الديون الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي، والاستخدام غير الملائم للمعاهدات الضريبية.

١٠ - وبعد مرور سبع سنوات على بداية القرن الحادي والعشرين، تعالت أصوات كثيرة تنادي بشرعية وفعالية الهياكل الدولية والنُهج المتبعة في السياسات التي لا تزال تحمل بصمة الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرةً. وتقدم نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠)، التي أكدت مجدداً على أهداف ومبادئ وسياسات توافق آراء مونتيري، مبادئ توجيهية حيوية للتحرك في هذا المنعطف، لا سيما الأعمال التحضيرية لاجتماع المتابعة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المقرر عقده في الدوحة في عام ٢٠٠٨.

ثانيا - تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

١١ - أبرز توافق آراء مونتيري دور الظروف الداخلية لتعبئة المدخرات المحلية، سواء العامة أو الخاصة، بغية الحفاظ على مستويات كافية من الاستثمار الإنتاجي وزيادة القدرات البشرية. وفي السنوات الخمس الأخيرة، زاد فهم عناصر تلك الظروف المحلية الحاسمة لتعزيز فعالية سياسات الاقتصاد الكلي وتماسكها واتساقها. ومن الضروري توافر نمو اقتصادي قوي ومستمر وبيئة تنظيمية مواتية لتشجيع الاستثمار الخاص، سواء من المصادر الداخلية أو الخارجية. وخصص توافق الآراء لكل بلد المسؤولية الأولية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية الخاصة. وفي هذا الصدد، حدد تحليل حديث المساهمة المحتملة لمجموعة من أدوات السياسة الداخلية، بما فيها الاستثمار العام، والأدوات المعاكسة للدورات، وسياسات العمالة النشيطة.

١٢ - وتعد سياسات الاقتصاد الكلي السليمة الموجهة نحو النمو شرطا ضروريا لتوسيع تعبئة الموارد الداخلية، بما في ذلك تشجيع دور معزز للقطاع الخاص في هذا المسعى. وتوفر البيئة الملائمة للنشاط الاقتصادي الخاص الأساس لجلب كل من الاستثمار الأجنبي والمحلي. وفي هذا الصدد، يتعين على الحكومات أن تواصل تحسين بيئاتها الاستثمارية. وقد أحرزت

بعض البلدان تقدما أكبر من غيرها في هذا الصدد، لا سيما في مجال الإصلاح القانوني والتنظيمي وتحسين تقديم المعلومات.

١٣ - وينبغي للبلدان النامية أن تعجل نمو قطاعاتها المالية الداخلية وتنوعها. وعلى البلدان أن تولي اهتماما خاصا لإنشاء أسواق للديون الطويلة الأجل بالعملات المحلية، بما في ذلك إصدار سندات بالعملة المحلية ودور معزز للمصارف الإنمائية الوطنية؛ وتيسير تمويل الاستثمارات الإنتاجية، بما في ذلك بواسطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة وصول كل الشرائح السكانية إلى الخدمات المالية بتشجيع الائتمان والتمويل البالغي الصغر؛ وإقامة إشراف ملائم، بما في ذلك، عند الحاجة، تكييف المعايير والقوانين الدولية للاحتياجات والقدرات الداخلية. وتعد الإدارة المالية، بما فيها نوعية النظم القانونية والتنظيمية، والشفافية، والمعلومات، ومعايير المحاسبة ومعايير الأداء الشاملة لمجموعة من المؤسسات العامة والخاصة، ذات أهمية رئيسية.

١٤ - وعند تعزيز بيئة الأعمال المواتية، ينبغي للحكومات أن تضمن أن السياسات موجهة إلى تعزيز الأسس التي يقوم عليها تنظيم المشاريع، خاصة من ناحية الاستثمار في التعليم والتدريب، والبحث والتنمية وتعزيز مهارات تنظيم المشاريع وميزاته. ويمكن أن تكون المساعدة التقنية من المنظمات الدولية مفيدة جدا في هذا الصدد.

١٥ - ولن يحدث استثمار قوي من جانب القطاع الخاص إلا إذا أدى القطاع العام دوره الضروري المتمثل في الاستثمار في الهياكل الأساسية وأنشطة أخرى تعزز التنافسية، وذلك لأنه يمكن الاعتماد على مجازفة القطاع الخاص، أساسا بما يتماشى مع تنظيم المشاريع بطريقة مستدامة ومع التنافسية الدولية. غير أن تنمية القطاعات المالية المحلية في العديد من البلدان شهدت أساسا نمو ائتمان المستهلك وسوق الديون الحكومية. ومن المهم أن تنمي النظم المالية المحلية أيضا ائتمانها للأنشطة الإنتاجية المحلية لأن تمويل المجازفة المدوية من جانب الجهات الفاعلة الخاصة والشركات المحلية في القطاع العقاري ينبغي أن يكون من الأولويات المهمة.

١٦ - وهناك حاجة مستمرة إلى المساعدة التقنية والشراكات الابتكارية العامة والخاصة لتعزيز وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل. وهناك حاجة إلى توسيع مشاركة صناديق رؤوس الأموال الاستثمارية الموجهة نحو التنمية، مدعومة، حسب الحاجة، من مؤسسات تمويل التنمية الدولية والوطنية. ورأس المال الاستثماري، الذي يرغب في قبول قدر أكبر من المخاطر ولا يشترط ضمانا من المقترضين، قد يكون مناسبا بشكل خاص لتوفير التمويل للشركات الابتكارية الصغيرة في البلدان النامية.

١٧ - وقد أبرز توافق آراء مونتيري دور الظروف الداخلية لتعبئة المدخرات المحلية، سواء العامة أو الخاصة، للحفاظ على مستويات كافية من الاستثمار الإنتاجي وزيادة القدرات البشرية. وفي السنوات الخمس الأخيرة، كانت هناك زيادة في فهم تلك الظروف الداخلية الحاسمة لتعبئة الموارد المحلية[٣]. وتقر نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بأن الحفاظ على مستويات عمالة مرتفعة عنصر ضروري لتعبئة الموارد المحلية. وعند توجيه القطاع الخاص مدخراته نحو الاستثمار الإنتاجي، فإن أكبر عائق يقف في وجهه يتمثل في النمو الاقتصادي الضعيف وغير المستقر. وتؤدي الأسر المعيشية دورا رئيسيا في الاستثمار في الإنتاجية وتحسين القدرات؛ فبالنسبة إليها، يتمثل أكبر عائق في العمالة غير المؤكدة والضعيفة.

١٨ - وينبغي للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية أن تعطي الأولوية للسياسات التي تعزز التحقيق التدريجي للعمل الكريم للجميع، مما يساعد على تعبئة الموارد في محاربة الفقر. ويعد التشديد على تنمية الموارد البشرية وسياسات سوق العمل النشيطة، بما فيها التدريب، من الشروط المسبقة لتحقيق هذا الهدف. وينبغي أن تكون تقييمات الأثر على العمالة جزءا من تصميم السياسات وتقييمها. وينبغي للبلدان أن تستفيد من الظروف المواتية الحالية لإنشاء نظم شبكات أمان فعالة تعزز سير أسواق العمل فيها. وينبغي لسياسات الاقتصاد الكلي أن تؤدي دورا حاسما في تعبئة الموارد بالحفاظ على النمو وضمان الاستقرار في الأسواق المالية المحلية. ويجب على البلدان النامية، في التزاماتها الدولية وبرامج الإصلاح التي تضطلع بها بالتعاون مع المنظمات متعددة الأطراف، أن تولي أهمية لتعزيز ''حيز سياساتها العامة'' لانتهاج سياسات اقتصاد كلي موجهة نحو العمالة. وينبغي للبلدان أن تسعى إلى توسيع أدواتها لسياسات الاقتصاد الكلي السليمة، بما فيها الإدارة الفعالة لتدفق رؤوس الأموال (خاصة من جانب التدفق إلى الداخل) وآليات كلية تدبرية، وإنشاء صناديق مضادة للدورات الاقتصادية، وإنفاق عام انتقائي وموجه وتعزيز استعمال نظمها الضريبية لإدارة حالات الازدهار والكساد.

١٩ - وقد أعاد تطبيق استهداف التضخم في البلدان النامية كنهج للإدارة المالية المصداقية للكثير من البلدان التي كانت في السابق تعاني من فترات تضخم طويلة. وقد تمتعت البلدان

(٣) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٥: تمويل التنمية، منشورات الأمم المتحدة (رقم المبيع E.05.II.C.1).

ذات الأوضاع المالية ذات المصداقية بالوصول إلى مصادر تمويل خارجي أكثر تنوعا، رغم أن التدابير المضادة للتضخم أثرت أيضا بشكل سلبي على النمو والعمالة[٤].

٢٠ - وحُددت أهداف التضخم في بعض الحالات عند مستوى منخفض، رغم أن معدلات التضخم المعتدلة تبدو ضرورية للنمو. وينبغي لصانعي السياسات الوطنية أن يعتمدوا نظرة واسعة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي بدلا من التركيز على التضخم دون غيره، مما قد يؤدي إلى معدلات نمو اقتصادي أدنى، ومستويات بطالة أعلى من الضروري، واعتماد أكبر على التمويل الخارجي القصير الأجل من المعقول، ومعدلات قطع أجنبي مقيّم بأعلى من قيمته مما يقوض التنافسية الدولية للقطاع العقاري.

٢١ - وفي السنوات الأخيرة، أصبحت قدرة التمويل البالغ الصغر على تحسين حياة الناس واضحة ومعترفا بها عالميا. ورغم أن من المهم زيادة تنمية آليات التمويل البالغ الصغر ومؤسساته، فإن التمويل البالغ الصغر مكمل للدور الذي يؤديه النمو الاقتصادي المستقر والمولد لفرص العمل في الحد من الفقر ولا يمكن أن يكون بديلا عنه. وفي بعض الاقتصادات المعرضة للأزمات، من شأن التمويل البالغ الصغر أن يؤدي في مواجهة البطالة المتزايدة إلى مشاريع قروض فاشلة بسبب عدم كفاية الطلب في الأسواق وزيادة أعباء الديون لشرائح السكان المهمشة.

٢٢ - وينبغي للسياسات الحكومية أن تهيئ بيئة تمكن مختلف مقدمي الخدمات المالية من تطوير مجموعة من منتجات التمويل البالغ الصغر التي تخدم الفقراء على نحو أفضل. وينبغي لصانعي السياسات أن يقيّموا النُهج التنظيمية لتشجيع الإدماج المالي مع مراعاة الأهداف التنظيمية الأساسية للاستقرار المالي وحماية المستهلك. وينبغي أن تكمل المساعدة الإنمائية في مجال التمويل البالغ الصغر الخدمات المالية الأكثر شمولا، ولكن لا تنافسها.

٢٣ - وللاستثمار العام دور حاسم في التنمية. وتلاحظ الدراسات الحديثة[٥] مع القلق الفترة المطولة المتميزة بعدم كفاية الاستثمار العام في الهياكل الأساسية في العديد من البلدان كنتيجة للمبالغة في التشديد على التوازن المالي واستقرار الأسعار. وفي عدة بلدان، خُفِّضت توقعات النمو على المدى المتوسط نتيجة لنواحي القصور في الهياكل الأساسية (في مجالات من قبيل الطاقة والنقل والاتصالات، والخدمات الأساسية من قبيل الماء والتعليم والصحة).

---

(٤) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٦: تباين مستويات النمو والتنمية، منشورات الأمم المتحدة (رقم المبيع E.06.II.C.1).

(٥) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٥ والبنك الدولي:، ''السياسات المالية للنمو والتنمية: تقرير مؤقت''، واشنطن العاصمة، نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

واتضح أن الثقة الأصلية في أن القطاع الخاص سيحل كليا محل القطاع العام في الهياكل الأساسية كانت في غير محلها إلى حد كبير. فللاستثمار العام دور حاسم في التنمية. وعلى نفس المنوال، هناك عدد من التجارب الابتكارية الحديثة للمشاركة الاجتماعية الواسعة النطاق وإدراج نُهج تراعي الجانب الجنساني في صياغة ورصد الميزانيات الوطنية والمحلية – والتي حظي بعضها بدعم اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وغيرهما من منظمات الأمم المتحدة، مما أدى إلى زيادة النفقات الاجتماعية، بما في ذلك زيادة التركيز على المساواة بين الجنسين.

٢٤ – وينبغي للقطاع العام والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تبقى نشيطة في تمويل المشاريع في الأوقات والأماكن التي يكون فيها المستثمرون الخاصون غير قادرين على كسب عائدات مرتفعة بشكل كافٍ وفي البلدان المنخفضة الدخل حيث عرض التمويل الخاص منخفض لأن إجمالي التسديدات تستمد من المزايا الاجتماعية التي تنشئها المشاريع (في مجالات من قبيل بناء الطرق والإمداد بالمياه). وعلى القطاع العام أيضا، خاصة في البلدان ذات الدخل المتوسط، أن يكثف جهوده لحشد التمويل الخاص عن طريق تعزيز الخدمات التكميلية وأدوات تخفيف المخاطر. وعند تحسين فعالية وأهداف النفقات العامة، من المهم تطبيق أدوات من قبيل الميزنة المراعية للجانب الجنساني.

٢٥ – ولكي تتوافر الموارد اللازمة للوفاء بدورها فيما يتعلق بالاستثمار، فإنه ينبغي توسيع ”الحيز المالي“. ومن شأن الأبعاد الأربعة التالية أن توسع نطاق الحيز المالي: تحسين فعالية الإنفاق العام، وتحرير الموارد لإعادة تخصيصها، واتخاذ تدابير فعّالة لتعزيز الإيرادات بما فيها التدابير الضريبية ورسوم المستعملين للخدمات، وزيادة الوصول إلى معونات المنح الخارجية، والاقتراض الجديد للقطاع العام.

٢٦ – وعند اتخاذ منظور متوسط الأجل، يجب على البلدان أن تأخذ في الحسبان دور النمو نفسه (والدور الضروري للقطاع العام نفسه في استمرار النمو) في توسيع الحيز المالي[٣]. وبالنسبة إلى جميع البلدان النامية، من الضروري دعم الإيرادات، بما في ذلك تنويع القاعدة الضريبية وتعزيز إدارة الضرائب. وعلاوة على ذلك، ينبغي لجميع البلدان النامية أن تجعل تعزيز فعالية النفقات العامة من الأولويات المهمة في سياساتها. وعلى أقل البلدان نموا أن تعزز قدرتها على زيادة الوصول إلى معونة المنح الخارجية، مع السعي في الوقت نفسه إلى تحسين فعالية النفقات العامة.

٢٧ – ويجب على الحكومات أن تنظر إلى ”الحيز المالي“ بمفهوم أوسع من مجرد الملاءة المالية المقاسة بصفة تقليدية، وهو مفهوم لا يأخذ في الحسبان بشكل كاف أثر النمو

التفاضلي لمختلف أنواع الإنفاق. والنهج المعياري للملاءة المالية يزيل التشديد بدون مبرر على دور الاستثمار العام في تعزيز النمو الاقتصادي، مما يوسع القاعدة الضريبية ويعزز القدرة المالية.

٢٨ - وتبقى الضرائب والإيرادات من الرسوم والإتاوات الوسائل الرئيسية لتعبئة الموارد المحلية للقطاع العام. ومن الضروري لحماية حيز السياسات توافر قاعدة إيرادات عامة قوية ومتنامية. ولكي تتعاون البلدان بشكل مجد مع الشركاء الدوليين، وتحد من الاعتماد على الدين الخارجي، وتوفر قاعدة الموارد الدائمة لضمان استمرار إنجازاتها المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي لحجم نظم إيراداتها العامة ومدى ازدهارها أن يكونا على قدر هذه الالتزامات. نظم الضرائب والإيرادات دور في السياسات التجارية. ومن شأنها أيضاً أن تؤدي دوراً في معالجة مشكلي التحضر السريع والتدهور البيئي.

٢٩ - وكما سبقت الإشارة، غالباً ما كان النمو الاقتصادي في الفترة الأخيرة مقترناً بزيادة تفاوت الدخل. ورغم أن الأدوات المالية تكون في غالب الأحيان غير فعالة لتصحيح تفاوت الدخل، فإن من شأن الإصلاحات التدريجية لنظم الضرائب والتعريفات أن ترفع إيرادات الضرائب إلى أقصى حد وتزيد من ازدهارها. وفي العديد من البلدان النامية، تقلصت في الواقع القواعد الضريبية وأصبحت غير عادلة بدرجة أكبر، وذلك نتيجة لتحرير التجارة وعدم استقرار النمو وتدهور قدرات القطاع العام. وعلى سبيل المثال، تشير دراسة حديثة[٦] إلى أنه، فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، لم يعوض بواسطة ضرائب أخرى سوى ما متوسطه ٣٠ في المائة من الإيرادات المفقودة من خلال تحرير التجارة، وذلك لأن من الأسهل عموماً جمع الضرائب التجارية في مستويات تنمية منخفضة. وبالمثل، فإن الضرائب التي حلت محل تلك الإيرادات التي تميل إلى كونها تنازلية مثل ضرائب القيمة المضافة.

٣٠ - وينبغي للبلدان النامية أن تعزز تصاعدية وتنوع واستقرار نظم ضرائبها وإيراداتها. يتوقع من برامج تحرير التجارة أن تحسن التنافسية الدولية وينبغي أن تنفذ كما هي. وينبغي أن يعالج بعناية انخفاض الاعتماد على مصادر الإيرادات المقترنة بالأنشطة الاقتصادية الخارجية، بحيث تنمو المالية العامة إلى جانب التجارة والاقتصاد. وعلى السلطات العامة أن تنفذ طرائق زيادة إيراداتها من الإيجارات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية وتحسين قدراتها الإدارية للقيام بذلك. وينبغي الاستفادة من التعاون والمساعدة الدوليين، مثلاً من مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

---

(٦) انظر: Thomas Baynsgaard and Michael Keen, “Tax revenue and (or) trade liberalization”, International Monetary Fund, IMF Working Paper No. WP/05/112, Washington, D.C., June 2005.

٣١ - ويوفر الانتعاش الحالي في أسعار السلع الأساسية فرصة ممتازة لترشيد إيرادات القطاع العام في هذا القطاع، بما في ذلك التفاوض بشأن شروط أفضل في عقود خدمات جديدة. وهي تمثل ممتازة أيضاً فرصة ممتازة لتحسين آليات إدارة هذه الإيرادات. ويجب على البلدان ألا تضيع هذه الفرصة لربط إيرادات صادراتها بشكل ملائم بالتزاماتها في مجال القضاء على الفقر.

٣٢ - وتشكل ضرائب استعمال الموارد مصدراً آخر لتنويع الإيرادات العامة. فمن شأن الرسوم والضرائب أن تكون وسائل لتعزيز استخراج الموارد الطبيعية الشحيحة واستهلاكها بشكل مستدام ولاستعادة التكاليف من أجل تحسين نوعية البيئة. ومن شأن كل من ضرائب مكافحة التلوث والضرائب على الموارد أن تولد تمويلا لتقديم خدمات عامة موسعة، بما فيها تلك التي تخفف المشاكل البيئية. وفي إطار اللامركزية المالية والحكم الديموقراطي، يمكن للحكومات المحلية أن تؤدي دوراً رئيسياً في تنفيذ هذه التدابير.

٣٣ - ومنذ انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، زاد انتشار أطر القطاع العام المتوسطة الأجل. وشدد توافق آراء مونتيري على أن الشراكة الفعالة بين المانحين والمستفيدين تبدأ من ملكية وقيادة الوحدات المحلية لتخطيط التنمية الوطنية. وتتطلب الملكية والقيادة وجود قدرات محلية، بما فيها مشاركة نشيطة لجميع الجهات الفاعلة المعنية والمساءلة الديموقراطية لتصميم السياسات الإنمائية الملائمة وتنفيذها وتقييمها.

٣٤ - وعلى البلدان النامية أن تواصل بذل جهودها الرامية إلى بناء المؤسسات وتعزيز تحسين قدرات السياسات والمشاركة في مختلف شرائح المجتمع، بما في ذلك على الصعيد المحلي. ودعماً لهذه الجهود، عقد المنتدى العالمي السابع المعني بإعادة تحديد دور الحكومة، الذي استضافته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة بالاشتراك مع حكومة النمسا، في مكتب الأمم المتحدة في فيينا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بشأن موضوع ''بناء الثقة في الحكومة''.

٣٥ - وحدَّد توافق آراء مونتيري الدور الحرج المتمثل في خفض مستوى التبذير وتحسين الحكم والحد من الفساد وتبسيط وترشيد وتحسين إنفاذ الأنظمة والضرائب. وينبغي للمؤسسات المعنية بالمشاركة والشفافية والمساءلة أن ترافق التنمية الاقتصادية. ويحرر النمو والتنمية موارد لتعزيز هذه المؤسسات، تماماً كما أن استمرار تحسنها ضروري لاستمرار التنمية نفسها. وليس الفساد إلا جانباً واحداً من المجموعة المعقدة من تحديات الحكم التي تواجهها البلدان النامية. وينبغي للمجتمع العالمي أن يتعاون بمزيد من الفعالية للحد من تواجد الفساد الدولي.

٣٦ - وعلى البلدان أن تختار بعناية استهداف مواردها للتغلب على جوانب ضعف الحكم وهي مسألة حيوية للتعجيل بالنمو واستمراره. ويجب على جميع البلدان أن تصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفذها (قرار الجمعية العامة ٥٨/٤، المرفق).

ثالثاً - تعبئة الموارد الدولية للتنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة

٣٧ - خلال السنوات الخمس الماضية، ارتفع التدفق العالمي للاستثمار الخاص كثيراً، بما في ذلك إلى البلدان النامية، وذلك بفضل نمو اقتصادي قوي وتحسنات في بيئة الاستثمار في عدد من البلدان. ولا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر عنصر منفرد من تدفقات الموارد الخاصة إلى البلدان النامية وبلغت زهاء ٤٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦. وتقدم تباينات أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على البلدان النامية في مختلف المناطق دروساً بشأن أوضاع السياسات الفعلية. فعلى سبيل المثال، في آسيا، سعى المستثمرون الأجانب إلى المشاركة في صادرات الصناعة التحويلية الديناميكية على إثر السياسات الحكومية الناجحة لتنمية قطاعات من قبيل الإلكترونيات. وشمل الاستثمار الأجنبي المباشر حديثاً في أمريكا اللاتينية بضعة قطاعات، معظمها استجابة للخصخصة؛ وبينما حفزت بعض هذه الاستثمارات الصادرات فإن لها صلات محدودة بالاقتصاد من ناحية إيجاد فرص العمل وتحسين المستوى التكنولوجي. وقد كانت الطفرة العالمية الأخيرة في الاستثمار في الصناعات الاستخراجية على الصعيد العالمي قوية بشكل خاص في أفريقيا، ولكن لا يعرف بعد ما إذا كان سيصبح لهذه الاستثمارات تأثيرات مضاعفة كبيرة على إيجاد فرص العمل.

٣٨ - وغالباً ما تتوقف سياسات تعزيز الروابط على ظروف البلد والحاجة إلى التكيف مع الحالة السائدة. وقد جرى اعتماد هذه السياسات في عدد من البلدان وينبغي إضافتها إلى تدابير أوسع نطاقاً لتعزيز نوعية تنظيم المشاريع في الاقتصاد المحلي، نظرا لأن أحد العوامل الرئيسية في حث فروع الشركات الأجنبية على إقامة روابط مفيدة يتوقف على مدى توافر الموردين والشركاء المحليين وتكاليفهم ونوعيتهم.

٣٩ - ومن المهم جداً تعزيز روابط إنتاج خلفية بين فروع الشركات الأجنبية والشركات المحلية. وينبغي تقديم المساعدة التقنية لمساعدة البلدان على معالجة فشل الأسواق على أصعدة مختلفة في عملية تشكيل الروابط. وعلاوة على ذلك، ينبغي استخدام التدابير للجمع بين الموردين المحليين وفروع الشركات الأجنبية ولتقوية روابطهم في المجالات الرئيسية المتمثلة في المعلومات والتكنولوجيا والتدريب والتمويل. ومن المهم أيضاً اتخاذ تدابير أوسع نطاقاً لتعزيز نوعية تنظيم المشاريع - من خلال خطط التدريب مثلاً.

٤٠ - ومن الضروري وجود بيئة أعمال مواتية لجذب واستيعاب رأس المال المستقر والطويل الأجل للاستثمار المحلي والدولي. وكما سبقت الإشارة في الجزء السابق، فقد أحرزت بعض البلدان تقدماً أكبر من غيرها في هذا الصدد، خاصة في الإصلاح القانوني والتنظيمي وفي تحسين تقديم المعلومات. ويشكل وجود قطاع خاص محلي قوي يستثمر هو نفسه في اقتصاده إشارة قوية لجلب تدفقات الاستثمار الخاص الإنتاجي إلى الداخل.

٤١ - وعلى الحكومات أن تواصل تحسين بيئاتها التجارية. ويمكن لمنظمات المعونة المتعددة الأطراف والثنائية أن تساعد في هذا الصدد بتقديم المساعدة التقنية لتمكين البلدان بصورة أفضل من إصلاح قوانينها وأنظمتها، وتعزيز المحاكم، وتحسين المعلومات، وتيسير الاستثمار في الهياكل الأساسية، واستيعاب التكنولوجيا الجديدة ودعم تصميم استراتيجيات إنمائية ملائمة لقطاع الإنتاج.

٤٢ - ومن المحتمل أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الاقتصاد الحاسمة من قبيل الهياكل الأساسية - سواء المادية أو الاجتماعية - دور مهم محتمل في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ورغم أن توفير القطاع العام للهياكل الأساسية لا يزال هاما، فإن الدول سعت إلى الحصول على مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الهياكل الأساسية وتمويله لها بسبب اقتران زيادة الاحتياجات المالية والضغوط المالية. ومن الأهمية بمكان تحسين هياكل الشراكات بين القطاعين الخاص والعام لتجنب أنواع الفشل والخلافات التي رافقت المشاركة الأخيرة للشركات عبر الوطنية في مجال توفير الهياكل الأساسية والمرافق العامة من قبيل الماء.

٤٣ - وسيتوقف جلب المستويات المطلوبة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتلبية الاحتياجات من الهياكل الأساسية للعديد من البلدان النامية على معالجة شواغل المستثمرين الأجانب فيما يتعلق بالمخاطر التنظيمية. وقد فحصت المشاورات الأخيرة لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن التمويل من أجل التنمية، التي نظمها المنتدى الاقتصادي العالمي، بدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مسألة كيف يمكن لمؤسسات التمويل الإنمائي أن تيسر الاستثمار الخاص في قطاعات الهياكل الأساسية في البلدان النامية. وتعد مسألة إلى أي مدى ينبغي تغطية المخاطر التي تنطوي عليها مشاريع الهياكل الأساسية لمستثمري القطاع الخاص مسألة مثيرة للخلاف. وقد جادل البعض بالقول بأن مخاطر السوق العادية، بما فيها خطر انخفاض قيمة العملات، ينبغي أن يتحملها القطاع الخاص ولا ينبغي أن يتحمل القطاع العام

إلا تلك العوامل الخارجة عن سيطرته، من قبيل المخاطر التنظيمية والقوة القاهرة[٧]. وفي الوقت نفسه، من المهم ألا تتحمل الحكومات في البلدان النامية المخاطر أو المطالبات الطارئة التي يتحملها القطاع الخاص بشكل أفضل.

٤٤ - ومن خلال تخفيف المخاطر وبناء القدرات، يمكن للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أيضاً أن تساعد على توسيع نطاق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتشمل مجموعة أكبر من البلدان، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية[٣]. في حين أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال يتدفق إلى عدد قليل من البلدان النامية، فإن هناك علامات على أن هذا التمركز قد انخفض في السنوات الأخيرة. وجاء هذا الانخفاض في التمركز نتيجة لانخفاض حاد في التدفقات الواردة إلى بعض أكبر المستفيدين في أمريكا اللاتينية، وزيادة كبيرة للمستفيدين الجدد مثل الهند، وارتفاع التدفقات الواردة إلى أقل البلدان نمواً والقارة الأفريقية خلال السنوات القليلة الماضية، أساساً بحثاً عن الموارد.

٤٥ - وثمة حاجة إلى مؤسسات متعددة الأطراف وإقليمية ووطنية معنية لاستعراض المهام والصكوك التي تمكنها من التخفيف على نحو أفضل من المخاطر التي تواجه المستثمرين الأجانب من القطاع الخاص عند تنفيذ المشاريع القطرية للهياكل الأساسية. وهي تتضمن مقترحات لآليات لتخفيف المخاطر التنظيمية، وزيادة دور البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية في التخفيف من المخاطر من خلال زيادة تأثير ضماناتها وتعزيز الإقراض بالعملة المحلية. وبعبارة أكثر عمومية، تستطيع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تواصل الاضطلاع بدور هام في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، عن طريق بناء القدرات وتعزيز أدوات التخفيف من المخاطر.

٤٦ - وفي الآونة الأخيرة، أصبحت البلدان النامية على نحو متزايد مصدرا هاما من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ارتفعت حصة البلدان النامية من الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ٥,٥ في المائة في سنة ١٩٩٠ إلى ١٤,٧ في المائة في سنة ٢٠٠٦، وهو ما يعكس التوسع الكبير للشركات عبر الوطنية من عدد من الاقتصادات الناشئة في الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد عززت الزيادة الأخيرة في الاستثمارات من الجنوب

(٧) المنتدى الاقتصادي العالمي، بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ”تعزيز توافق آراء مونتيري: الإمكانات التي لم تستثمر لمؤسسات تمويل التنمية لحفز الاستثمارات الخاصة“، جنيف ٢٠٠٦.

إلى الشمال نشر التكنولوجيا كما عززت الحوافز للشركات عبر الوطنية من البلدان النامية من أجل تحسين إدارة شؤون شركاتها. وتستثمر العديد من الشركات عبر الوطنية من بلدان الجنوب في أقل البلدان نموا وتشير الأدلة إلى أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب ذو أهمية خاصة لأشد البلدان النامية فقرا. فعلى سبيل المثال، كثيرا ما تكون تكنولوجيات ومهارات الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية أقرب إلى تلك التي تستخدمها شركات البلدان المضيفة، وهو ما يعزز نطاق الروابط المفيدة واستيعاب التكنولوجيا.

٤٧ - وكثيرا ما يرتبط صعود الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب بشكل وثيق بالصناعات الاستخراجية والهياكل الأساسية. ومن العوامل الرئيسية التي تقف وراء التوسع السريع للاستثمار الأجنبي المباشر وانتشاره في الصناعات الاستخراجية ارتفاع الطلب على الموارد الطبيعية، والناجم، على وجه الخصوص، من احتياجات الاقتصادات الناشئة الكبيرة السريعة النمو إلى الطاقة والمواد الأولية. وبالنظر إلى الطبيعة الحيوية للقطاع الأوّلي بالنسبة للعديد من البلدان النامية، بما فيها بلدان أفريقيا وغرب آسيا وأمريكا اللاتينية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية يثير عددا من القضايا ذات الصلة بالأهداف الإنمائية. وفي سياق تعبئة الموارد المالية للتنمية، يعني تدفق مبالغ ضخمة إليها من رؤوس الأموال الاستثمارية - وكذا الفوائض التجارية - أنه بالنسبة لعدد من البلدان النامية لم تعد القضية الحاسمة الجديدة في المدى القصير إلى المتوسط هي كيفية تعبئة رؤوس الأموال، وإنما كيفية الإفادة منها بشكل أكثر فعالية عند السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية. وتجدر الإشارة أيضا، كما ذكر آنفا، إلى أن الجهود الدولية الرامية إلى خفض السعي وراء الريع ومنع السلوكيات الفاسدة في هذه المجالات - من قبيل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية - تكتسب زخما.

٤٨ - ولأغراض وضع السياسات ودعم التعاون الدولي، ينبغي للمنظمات المتعددة الأطراف أن تسعى إلى فهم أكبر لمحددات التدفقات الاستثمارية فيما بين بلدان الجنوب وانعكاساتها. كما ينبغي استكشاف إمكانيات دعم هذه التدفقات في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف فيما بين بلدان الجنوب ومع بلدان الشمال والتعاون فيما بين مؤسسات البلدان النامية. وإضافة إلى ذلك ينبغي للحكومات أن تكفل، عن طريق السياسات واللوائح الملائمة، أن يتسق الاستثمار الأجنبي في الصناعات الاستخراجية مع الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا في الأجل الطويل.

٤٩ - وواصلت شبكة الاتفاقات الدولية ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر التوسع وأدائها لوظيفتها على الصعد الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. ولقد أصبحت اتفاقات الاستثمار الدولية في الآونة الأخيرة أكثر تعقيدا، إذ تتناول مجموعة أوسع من القضايا ذات الصلة بحماية البيئة والتجارة والملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، وفي هذا السياق، يتنامى دور البلدان النامية في عملية صنع قواعد الاستثمار الدولية، بما في ذلك من خلال مزيد من التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبالرغم من أن هذه التطورات قد تنشئ إطارا أكثر مواتاة للاستثمار الأجنبي، فإنها تعني أيضا أن على الحكومات والشركات التعامل مع نظام من القواعد المعقدة يتطور بسرعة. ويتمثل التحدي في إبقاء هذا الإطار متسقا من أجل استخدامه بشكل أكثر فعالية لتحقيق الأهداف الإنمائية للبلدان[٨].

٥٠ - ويزداد التعاون الناجح فيما بين بلدان الجنوب - الذي يمكن العثور عليه في مجالات من قبيل التعاون في مجال الاقتصاد الكلي، وتمويل الاستثمار في الأنشطة ذات التوجه الإنمائي، والتعاون التقني - وتجري الإشارة إلى ذلك في الفروع اللاحقة من هذا التقرير.

٥١ - وينبغي استكشاف إمكانية زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المجالات الاستراتيجية - والدعم ''الثلاثي'' من البلدان المتقدمة النمو. وينبغي لجميع ذوي المصلحة - البلدان المستفيدة والمانحة، والمنظمات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف، والمجتمع المدني والمنظمات الخاصة - أن تكثف جهودها لمساعدة خطط التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل دعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بشكل فعّال وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها وطنيا ودوليا.

٥٢ - فالمستويات العامة لتدفقات الحافظة الخاصة إلى البلدان النامية أصبحت مؤخرا تجد أساسا لها في السيولة العالمية القوية وأوجه التحسن في المخاطر المتوقعة. فقد تضافرت سنوات عديدة من السياسات النقدية المعتدلة وإمدادات كبيرة من المدخرات العالمية، أغلبها من شرق آسيا ومن عائدات صادرات النفط، لإبقاء هذه السيولة عالية[٩]. وفي الوقت نفسه، تتأثر المستويات المنخفضة تاريخيا لتوزيع المخاطر، بدرجة ما، بالأسس السليمة للاقتصاد الكلي في عدد من البلدان النامية - ولا سيما فيما يتصل بالوضعين المالي والخارجي - وتنعكس في

---

(٨) UN Conference on Trade and Development, *World Investment Report 2006: FDI from Developing and Transition Economies-Implications for Development* (UN Publication, Sales No. E.06.II.D 11).

(٩) World Bank, *Global Economic Prospects 2007: Managing the Next Wave of Globalization*, Washington, D.C., December, 2007.

التحسن المتواصل للجدارة الائتمانية[١٠]. وقد أدت هذه العوامل إلى انخفاض مستويات تقلب الأسواق المالية على نطاق مجموعة واسعة من الأصول وكذا إلى توسيع نطاق تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الأسواق الناشئة، بما في ذلك الطلب على الأصول المقيّمة بالعملة الأجنبية والمحلية على السواء[١٠].

٥٣ - ومع ذلك، قد لا يفسر تحسن الأسس في حد ذاتها بشكل كامل الزيادات التي شهدتها مؤخرا أسعار الأصول في بعض البلدان النامية، وانخفاض الفروق، وزيادة مدفوعات البلدان النامية من الفوائد الإضافية على اقتراضها الخارجي. وبالرغم من أن المستثمرين يميزون على نحو متزايد حاليا فيما بين البلدان، هناك مخاوف من أنهم ربما لا يقيمون وزنا كافيا لمخاطر التراجع. ويمكن للوضع أن يتغير بسهولة عقب حدوث تباطؤ في الاقتصاد العالمي أو انكماش في السيولة العالمية. ويتعلق أحد المخاوف الأخرى بالدور المتزايد للصناديق التحوطية وغيرها من المؤسسات العالية الاستدانة وانعدام الشفافية والتقنين المحيط بأنشطتها. وبالفعل، بالرغم من تحسن تقنيات إدارة المخاطر، ثمة قلق من أن يكون البحث عن العائدات العالية قد أدى إلى زيادة الأنشطة في الأسواق غير المفهومة على نحو جيد وإلى استخدام الأدوات الثانوية قد تزيد على نحو معاكس الخطر على المدى البعيد.

٥٤ - ومن ثم، فإنه من المهم بالنسبة لصناع السياسات، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، توفير إشراف أقوى على أنشطة الأسواق المالية. وكما أثبتت التجربة، ولا سيما تجربة البلدان التي ينظر إليها دوليا على أنها من رواد العولمة الناجحين، فإن إدارة فترات ازدهار تدفقات رأس المال يعتبر أمرا حيويا. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء أقصى اهتمام للوائح وأدوات مكافحة التقلبات الدورية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون هناك مجال أيضا للبلدان النامية لاستخدام تدابير من قبيل لوائح رؤوس أموال ''سوقية'' فعَّالة لكبح التدفقات الواردة القصيرة الأجل المفرطة من رؤوس الأموال، بحيث يعفى المستثمرون على المدى الطويل بشكل فعال من مثل هذه القيود. وأخيرا، يمكن لتعاون وحوار إقليمي أقوى، ولآليات إقليمية للرصد الاقتصادي والمالي أو ترتيبات وصناديق الاحتياطي المعنية بمبادلات فعالة للعملة في أوقات الأزمات، أن تساعد بدورها على الحد من التغيرات الفجائية في تدفقات رأس المال الخاص.

٥٥ - وقد زادت بعض البلدان تطوير أسواق رؤوس الأموال بالعملة المحلية، ولا سيما أسواق السندات، من أجل الحيلولة دون الاعتماد المفرط على الديون بالعملات الأجنبية

---

(١٠) International Monetary Fund, *Global Financial Stability Report 2007: Market Developments and Issues*, Washington, D.C., April, 2007.

والأخطار المرتبطة بالعملة. ومع ذلك، ثمة قلق متزايد من أن زيادة المديونية الداخلية قد تؤدي إلى أزمة ديون جديدة في الأسواق الناشئة في المدى المتوسط. ولا ينبغي النظر إلى السندات بالعملة المحلية على أنها بالضرورة بديل أقل خطرا على الديون بالعملات الأجنبية ويجب رصدها للحفاظ على القدرة على تحمل الدين العام واستباق خطر انسحاب المستثمرين الأجانب.

٥٦ - وينبغي أن يستكشف صناع السياسات على جميع المستويات اللوائح والآليات والأدوات الكفيلة بتشجيع تدفقات أكثر استقرارا لرؤوس الأموال ووضعها. فعلى سبيل المثال، يمكن وضع تدابير لتعزيز رؤوس أموال المؤسسات المالية خلال الاتجاهات الدورية نحو الانتعاش لتوفير حماية أكبر خلال الاتجاهات نحو الانكماش، وذلك لضبط استراتيجيات الإقراض المسايرة للتقلبات الدورية. وعلى البلدان النامية أن تقيم توازنا بين احتمال زيادة تكاليف الوساطة لمثل هذه السياسات مقابل تكاليف أزمة مقبلة على نطاق المنظومة. وبالمثل، فإن اعتماد البلدان النامية على نطاق أوسع للصكوك المالية المقاومة للتقلبات الدورية، من قبيل السندات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي وبأسعار السلع الأساسية، والاقتراض بالعملة المحلية، يساعد أيضا على تخفيف بعض الأخطار المرتبطة بتدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة المسايرة للتقلبات الدورية. وربما يكون الأكثر إلحاحا أن تتعاون السلطات الدولية والوطنية من أجل تعزيز شفافية ولوائح الصناديق التحوطية والسندات المشتقة.

٥٧ - وكما أُشير إلى ذلك أعلاه، تكتسي زيادة شفافية فاعلي الأسواق المالية وأدواتها أهمية حاسمة. ففي السنوات الأخيرة، كان هناك أيضا عدد من المبادرات الرامية إلى تعزيز توفير المعلومات للمستثمرين بالقطاع الخاص بشأن البلدان والقطاعات. ومع ذلك، فإنه من المهم على الصعيد الوطني أن يستمر تعزيز ليس فقط الشفافية، وإنما أيضا آليات التواصل بين الحكومات والمستثمرين.

٥٨ - وتنتمي مجموعة تتزايد أهميتها من المستثمرين بالقطاع الخاص إلى المهاجرين من العالم النامي الذين تتزايد أعدادهم. وقد ارتبط المهاجرون بدرجة كبيرة بالتحويلات التي تعد أكبر مصدر لتدفقات رأس المال على البلدان النامية[١١] بعد الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتجاوز مساهمة المهاجرين التحويلات وتشمل تمويل السندات والأسهم وقدرتهم على نقل المعرفة وتعزيز المهارات وتيسير الاستثمار الأجنبي والتجارة عن طريق شبكاتهم واتصالاتهم. ويمكن تمييز أنشطة منظمي المشاريع بالمهجر عن أنشطة غيرهم من المستثمرين الدوليين من حيث

(١١) World Bank, *Global Development Finance 2007: The Globalization of Corporate Finance in Developing Countries*, Washington, D.C., 2007.

دوافعهم: فأولا، قد تؤدي بهم درجة أكبر من الإيثار والرغبة في الإسهام لفائدة الوطن إلى القبول بمعدلات عائد أدنى ومستويات مخاطرة أعلى. وثانيا، قد يكون احتمال نقلهم لرأس المال البشري والاجتماعي أكبر، من قبيل نقل المعرفة وتشجيع الإصلاح وتوفير شبكات التسويق للشركات المحلية والشركاء المحليين وتيسير الروابط والتجارة. وثالثا، قد تكون لهم ميزات اجتماعية وثقافية ومعرفة محلية أكثر دقة بكثير.

٥٩ - وينبغي لصناع السياسات في جميع المستويات التعاون من أجل تيسير الاستثمارات الإنتاجية لجاليات المهجر في بلدانها الأصلية. وينبغي للبلدان الأصلية أن توفر بيئة قانونية وتنظيمية ومؤسسية مواتية تؤدي إلى تشجيع استثمارات المهجر. وينبغي لبلدان المنشأ أن تقلل، حيثما أمكن، الحواجز القانونية والتمويلية أمام التحويلات وغيرها من التدفقات المالية للمهاجرين. وبعبارة أكثر عمومية، عليها أيضا أن تشجع المهاجرين الذين أبدوا ميلا إلى الاستثمار في بلدهم الأصلي وتقدم مساعدات إنمائية لبناء القدرات في شبكات المهجر والمؤسسات ذات الصلة في البلدان الأصلية.

رابعا - التجارة الدولية كمحرك للتنمية

٦٠ - شدَّد إعلان الأمم المتحدة للألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢)، وتوافق آراء مونتيري، وتوافق آراء سان باولو الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الحادية عشرة (TD/412, Part II)، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وغيرها من القرارات المتفق عليها دوليا على أنه ينبغي التعامل مع التجارة والتنمية والتمويل بطريقة متكاملة ومتسقة من أجل إيجاد بيئة مواتية وتثبيتها من أجل زيادة المكاسب الإنمائية إلى أقصى حد لجميع البلدان وتقليل التكاليف المصاحبة إلى أدنى حد. وفي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية لسنة ٢٠٠٧، أقرت البلدان المتقدمة الرئيسية أن ''الأسواق الحرة والشفافة والمفتوحة أساسية للنمو العالمي والاستقرار والتنمية المستدامة''(١٢).

٦١ - وكانت إحدى الفرضيات الأساسية لجولة الدوحة الإنمائية تتمثل في إمكانية معالجة الاختلالات المتبقية في النظام التجاري المتعدد الأطراف وتمكين البلدان النامية من فرص محسنة للوصول إلى الأسواق، تماشيا مع أهدافها للحد من الفقر.

٦٢ - وينبغي للبلدان النامية أن تقوم، كجزء لا يتجزأ من استراتيجيتها الإنمائية، بدمج برامجها العامة والخاصة المتعلقة بإمدادات الطاقة الإنتاجية مع سياساتها التجارية، من أجل

(١٢) "Growth and responsibility in the world economy", Summit Declaration of the Group of Eight, Heiligendamm, Germany, 7 June 2007, Para. 81.

التقدم التدريجي نحو زيادة القيمة المضافة والتنمية المستدامة وتنويع المنتجات. ولكي تكون قادرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على أغلب البلدان النامية أن تسجل نموا أسرع كثيرا من السنوات الخمسة والعشرين الأخيرة؛ ويعني هذا أن تصمم السياسات التجارية بطريقة تعزز القدرة التنافسية للإمدادات، بما في ذلك عن طريق الاستثمار، ولا سيما استثمار القطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، ينبغي للبلدان النامية التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميتها الخاصة أن تصوغ بعناية التزاماتها التجارية وفقا لمستوى تنميتها والحاجة إلى الاحتفاظ بالقدرة على تنفيذ السياسات الإنمائية الأنسب والمرغوبة. ولا يمكن للانفتاح التجاري أن يكون مستداما سياسيا واقتصاديا إلا إذا رافقته سياسات موازية تعالج أيضا قضايا القدرات – البشرية أو البيروقراطية أو الهيكلية – وتحديات توزيع الأرباح الناجمة عن تجارة أكثر انفتاحا.

٦٣ - وتعد زيادة حركية وتأثير التجارة على الاقتصاد والتنمية العالميين خاصية مركزية للعولمة اليوم. فقد تضاعفت الصادرات العالمية من السلع والخدمات في الفترة الممتدة بين ١٩٩٥ و٢٠٠٥ لتصل إلى ما يزيد عن ١١ تريليون دولار. وتدفع أنماط التجارة والاستثمار الدوليين أيضا إلى جغرافية سريعة التغير للاقتصاد العالمي، مع بروز مجموعة من البلدان النامية الدينامية بوصفها محركات هامة. ويتيح هذا فرصا وكذا تحديات جديدة أمام النهوض بالأهداف الإنمائية الأساسية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٤ - وكانت إحدى الخصائص الأخرى البارزة هي التوسع الدينامي في التجارة السلعية فيما بين بلدان الجنوب. وبلغت حصة البلدان النامية من التجارة العالمية رقما قياسيا غير مسبوق بلغ نحو ٣٦ في المائة في سنة ٢٠٠٥؛ وارتفعت حصة البلدان النامية من الواردات السلعية العالمية لتصل حاليا إلى حوالي الثلث، حيث تشكل محفزا جديدا للنمو العالمي وإشاعة فوائده. وزاد مستوى التجارة من ٥٧٧ بليون دولار في سنة ١٩٩٥ إلى ١,٧ تريليون دولار في سنة ٢٠٠٥ - وهي زيادة تبلغ ثلاثة أضعاف[١٣]، مع زيادة موازية في حصتها من الصادرات السلعية العالمية إلى ١٥ في المائة في سنة ٢٠٠٥. وتتاجر البلدان النامية على نحو متزايد مع بعضها البعض - حيث ذهبت حاليا حوالي ٤٦ في المائة من مجموع الصادرات السلعية للبلدان النامية إلى بعضها البعض، مقارنة بنسبة ٤٠ في المائة في سنة ١٩٩٥ - وإن كان يجب الاعتراف بأن هذه التجارة تهيمن عليها حاليا بضع بلدان،

(١٣) المعلومات المتعلقة بالتجارة مستمدة من نظام المعلومات الجديد للأونكتاد عن التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

وتدفعها على وجه الخصوص حركية التجارة داخل بلدان شرق آسيا. وقد ولدت هذه الحركية تحديات جديدة ينبغي التصدي لها إذا كان لها أن تستمر. وتشمل هذه التحديات المشاكل المرتبطة بقلة التنوع والقيمة المضافة فيما بين منتجي السلع الأساسية، ولا سيما البلدان الأفريقية والعديد من أقل البلدان نموا، والاختناقات (اللوجيستية) في الهياكل الأساسية المادية وتيسير التجارة، ومحدودية أوجه التكامل فيما بين العديد من البلدان، وتهميش اقتصادات أقل البلدان نموا وكذا الاقتصادات النامية الصغيرة والضعيفة ومزاحمتها من قبل الاقتصادات الأكبر والأكثر قدرة تنافسية.

٦٥ - وبالرغم من أن أداء البلدان النامية كمجموعة كان مثيرا، فإن العديد منها لا تزال متخلفة عن الركب. ففيما يخص هذه البلدان النامية، لا تزال الصادرات مركزة في مجموعة محدودة من المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية (الطاقة والمواد الأولية) و/أو المنتجات المصنعة (من قبيل النسيج والملابس) ذات القيمة المضافة المتدنية ومن ثم العائدات المتدنية (والمتجهة في كثير من الأحيان نحو الانخفاض). وقد عانى عدد كبير من هذه البلدان، أغلبها في أفريقيا، من تفاقم شروط التبادل التجاري والأسعار العالمية شديدة التقلب، كما أنها تشهد حاليا تراجعا في حصتها من التجارة العالمية. وفي حين تكسب البلدان النامية الأخرى حصة أكبر من السوق، تراجعت حصة أقل البلدان نموا الخمسين، وأغلبها بلدان من أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تعتمد على السلع الأساسية، من ٢,٥ في المائة في سنة ١٩٦٠ إلى حوالي ٠,٥ في المائة في سنة ١٩٩٥، وما فتئت تدور حول ذلك المستوى منذ ذلك الحين.

٦٦ - ويعد إدخال تحسينات كيفية كبرى حاسما في رفع مستوى الفوائد الإنمائية من التجارة، من قبيل إيجاد قدرة تنافسية وتوريدية أفضل، وهياكل أساسية حديثة (مادية واجتماعية)، وتيسير التجارة، وتنمية الموارد البشرية، وتنويع الإنتاج والصادرات وجعلها ذات قيمة مضافة أعلى، ومناخ مالي واستثماري سليم، وأوجه التقدّم التكنولوجية، والسير نحو أنماط إنتاجية واستهلاكية وتجارية أكثر قابلية للاستدامة بيئيا. وهذه التحسينات مرتبطة بشكل وثيق بالأهداف الاستراتيجية المتمثلة في توليد فرص العمل، والأمن الغذائي وأمن الطاقة، والتنمية الريفية، وتعميم الوصول إلى الخدمات، والحد من الفقر، وهي متجسدة بأجمعها في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتيري.

٦٧ - ويمثل تقديم الخدمات أكثر من ٦٠ في المائة من الناتج العالمي. وبالرغم من أن حصة الخدمات لا تمثل سوى ٢٠ في المائة من التجارة العالمية حاليا، فقد نمت تجارة الخدمات منذ

سنة ١٩٨٠ بشكل أسرع من تجارة البضائع. ويتوقع، مع مجيء اتصالات ونقل وتكنولوجيا معلومات أسرع، أن يرتفع معدل نمو تجارة الخدمات.

٦٨ - وتشمل تجارة الخدمات مجموعة واسعة من الأنشطة، منها النقل والاتصالات والسياحة والإنشاءات والتعليم والصحة والخدمات المالية والقانونية. ونظرا للإمكانيات الهائلة للخدمات في توليد فرص العمل، وزيادة عائدات التصدير والنهوض بالموارد البشرية، ينبغي للبلدان النامية أن تدمج في استراتيجياتها الوطنية تدخلات مدروسة لتنمية قطاع الخدمات تأخذ في الحسبان المزايا المقارنة وزيادة إمكانيات التجارة وتستفيد منها. فالخدمات اللوجيستية، مثلا، أساس حاسم على نحو متزايد في القدرة التنافسية الدولية في مجال تجارة البضائع.

٦٩ - وإذا أُخذت في الاعتبار الإمكانيات الهائلة للخدمات لتوليد فرص العمل، وزيادة عائدات الصادرات، والنهوض بالموارد البشرية، ينبغي للبلدان النامية أن تدمج في استراتيجياتها الوطنية تدخلات محددة لتعزيز قطاع الخدمات، بما في ذلك زيادة إمكانية تصدير الخدمات.

٧٠ - ولا تزال جولة الدوحة الإنمائية من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ تشكل فرصة فريدة لدعم التنمية عن طريق تحرير التجارة بالرغم من الانتكاسات والتوقفات. وثمة احتمال حقيقي لانحراف طويل الأمد ومكلف بعد سنة ٢٠٠٧ إذا لم تجد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على وجه الاستعجال حلولا متوازنة وذات اتجاه إنمائي للقضايا الأساسية في المجالات الرئيسية للمفاوضات، وهي الوصول إلى الأسواق الزراعية، والدعم الداخلي للزراعة، والتعريفات والخدمات الصناعية. وقد أعادت النصوص التي عممها، في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧، رؤساء المفاوضات المتعلقة بالزراعة والمفاوضات المتعلقة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق مؤخرا إحياء المشاورات فيما بين الدول الأعضاء. فلجميع البلدان مصلحة مشتركة في نجاح جولة الدوحة وتحقيق برنامجها الإنمائي الأساسي، كما شدَّد على ذلك توافق آراء مونتيري والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٧١ - ويتعين أن يستمر وضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في قلب جولة الدوحة ووثيقتها الختامية. وينبغي العمل بشكل حازم على إدراج مضمون إنمائي جوهري مع فرص تجارية حقيقية تقوم على أساس تعاقدي في أي وثيقة ختامية لجولة الدوحة، بما في ذلك زيادة وتعزيز وصول ودخول حقيقيين لصادرات الصناعات التحويلية للبلدان النامية وسلعها الأساسية وخدماتها إلى أسواقها الرئيسية، بما في ذلك توفير معاملة بدون رسوم وبدون

حصص لجميع أقل البلدان نموا على جميع صادراتها وعلى سبيل الدوام. وينبغي الوفاء بالتزام المجتمع الدولي في جولة أوروغواي بإدخال برامج الدعم الزراعي تحت نظم التجارة المتعددة الأطراف. وينبغي لجولة الدوحة أن تكفل أيضا استقلالية ملائمة وكافية في مجال السياسات من شأنها أن تتيح للبلدان النامية إدارة سياساتها الاقتصادية وتنظيمها بشكل فعال من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. وينبغي أن يُترجم هذا إلى نظم متفق عليها تعزز المعاملة الخاصة والتفضيلية لفائدة البلدان النامية وتحافظ على قاعدة ''عدم اشتراط المعاملة بالمثل بالكامل'' في منظمة التجارة العالمية، ودعم حصيلة التعريفة الجمركية، والنهوض بالصناعات المحلية الناشئة، واستباق تراجع التصنيع، وحماية التفضيلات التجارية القائمة منذ أمد بعيد، وضمان الأمن الغذائي والتنمية الريفية. وينبغي أن تكون مرونة السياسات متاحة للبلدان النامية من أجل الحد من تكاليف التكيف مع تحرير التجارة، وتنمية القدرات الإنتاجية اللازمة للمنافسة على الصعيد الدولي.

٧٢ - وعلى نحو ما نُوقش في التقارير السابقة للأمين العام عن تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، فإن المعونة من أجل التجارة يمكن أن تضطلع - إلى جانب تحسين الوصول إلى الأسواق والقواعد المتوازنة والسياسات الداخلية السليمة - بدور هام في مساعدة البلدان النامية على تحقيق مكاسب محتملة من التجارة وتخفيف تكاليفها المحتملة[١٤]. وقد حث مؤتمر قمة مجموعة الثمانية لسنة ٢٠٠٧ جميع المانحين على تحسين الوسائل المتاحة كما وكيفا وعلى تشجيع البلدان الشريكة على إدراج برنامج المعونة من أجل التجارة في استراتيجياتها للحد من الفقر واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية[١٤]. وثمة اتفاق عام في أوساط المجتمع الدولي على أن المعونة من أجل التجارة ستؤدي إلى تدفقات إضافية ولن توفر بابا خلفيا لمعونات مشروطة جديدة. وتوقعت بلدان مجموعة الثمانية أن يرتفع الإنفاق على المعونة من أجل التجارة إلى ٤ بلايين دولار بحلول سنة ٢٠١٠، بما في ذلك من خلال تعزيز الإطار المتكامل[١٥].

٧٣ - وينبغي إبراز توافق الآراء الدولي بشأن ضرورة أن تكون المعونة من أجل التجارة مكملا أساسيا لتحرير التجارة في تحقيق التنافسية الدولية والأهداف الإنمائية لجولة الدوحة في برامج فعلية.

---

(١٤) World Bank and IMF, Development Committee, Communique, Singapore, 18 September 2006.

(١٥) "Growth and responsibility in Africa, Summit Declaration of the Group of Eight", Heiligendamm, Germany, 8 June 2007, para. 26.

٧٤ - وبتواز مع جولة الدوحة، انتشرت اتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية في جميع أنحاء العالم لتصبح خاصية محددة للمشهد التجاري الدولي الحالي. فقد بلغ عدد الاتفاقات التجارية الإقليمية التي تم إخطار منظمة التجارة العالمية بها ٣٦٦ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ٢١٤ منها لا تزال سارية في الوقت الحاضر وثمة العديد غيرها في الطريق. ويمكن أن يصل عدد الاتفاقات التجارية الإقليمية السارية المفعول إلى ٤٠٠ في سنة ٢٠١٠. ويحتمل أن يستمر هذا الاتجاه نحو إبرام اتفاقات جديدة من هذا القبيل فيما بين بلدان الشمال، وبين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب. وما لم يتم تصميم هذه الاتفاقات التجارية الإقليمية بشكل ملائم، فإن هذا الاتجاه ينطوي على إمكانية تقويض توقعات البلدان النامية بشأن اندماج مفيد في الاقتصاد العالمي. ومن شأن التوصل إلى نتيجة إيجابية لجولة الدوحة أن تحد من النزوع إلى الدخول في اتفاقات تجارية إقليمية وتساعد على كفالة توافقها مع منظمة التجارة العالمية.

٧٥ - ويجب أن تكون الاتفاقات التجارية الإقليمية في نفس الوقت ذات اتجاه إنمائي للدول المشاركة فيها وأن تسهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي والتجاري الدولي، وأن تكون متسقة مع النظام التجاري المتعدد الأطراف كما تجسده منظمة التجارة العالمية.

خامسا - زيادة التعاون المالي والتقني على الصعيد الدولي من أجل التنمية

٧٦ - لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تضطلع بدور حاسم في تمويل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وكما لوحظ في تقارير الأمين العام السابقة، جرى عكس اتجاه انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية منذ انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام ٢٠٠٢، حيث كانت تلك المساعدة قد انخفضت إلى ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وارتفعت تلك المساعدة إلى ١٠٦,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ أو ٠,٣٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو. لكن في عام ٢٠٠٦، تراجعت تلك المساعدة إلى ٠,٣٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وعلى الرغم من التحسينات المسجلة منذ عام ٢٠٠٢، والالتزامات المتعهد بها من قبيل تلك التي اتُّخذت في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في فندق غلين إيغلز في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في عام ٢٠٠٥، لا تزال مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية والمتوقعة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ بعيدة كل البعد عن الأهداف المتوخاة. ويقدر حاليا أن هناك حاجة إلى ١٥٠ بليون دولار لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وقُدّر أنه إذا بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية نسبة ٠,٣٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠، فإنها ستظل دون نسبة ٠,٥ في المائة المحققة في السنوات الأولى للمبادرات

المضطلع بها في إطار لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وستتجاوز بالكاد نصف نسبة ٠,٧ في المائة المستهدفة.

٧٧ - وكما أشير إليه أعلاه، شهد عام ٢٠٠٦ انخفاض صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لأسباب تعود أساسا إلى تراجع عملية تخفيف عبء الديون. وعلاوة على ذلك، فإن معظم إجراءات تخفيف الديون المدرجة بوصفها مساعدة إنمائية رسمية، ولا سيما في حالتي العراق ونيجيريا في عام ٢٠٠٥، لم تمثل في الواقع موارد إضافية للتنمية. وإدراج إلغاء متأخرات السداد، التي تختلف من بلد إلى آخر، يعني في الواقع أن موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة فعلا لأغراض التنمية أقل حجما مما تشير إليه إحصاءات المعونة. وإضافة إلى ذلك، تشمل إحصاءات المعونة عادة المساعدة الطارئة والمساعدة التقنية.

٧٨ - وما زالت هناك حاجة ملحة إلى زيادة الحجم الإجمالي لصافي تدفقات المعونة من تخفيف لعبء الديون ومساعدة تقنية وإغاثة في حالات الطوارئ من أجل استيفاء الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي للبلدان المانحة أن تفي بكافة التزاماتها بتقديم المعونة. وانطلاقا من ''روح مونتيري''، ينبغي إعادة تحريك المناقشات بين كل من الجهات المانحة والبلدان المتلقية في إطار منتدى التعاون الإنمائي الجديد التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن نوع التدفقات التي ينبغي اعتبارها ''معونة'' فعلية.

٧٩ - وتتسم تدفقات المانحين بتقلب تزيد من حدته الفجوة بين مستوى الالتزامات والمدفوعات. والمعونة أكثر تقلبا بكثير من الإيرادات الضريبية كما أنها تنحو إلى مسايرة التقلبات الاقتصادية الدورية وإلى انعدام المرونة. وكثيرا ما يؤدي انخفاض مستوى المعونة إلى إجراء تسويات ضريبية في شكل زيادة الضرائب المفروضة وخفض الإنفاق مما يعزز أثر الدورة في خفض تدفقات المعونة. ويؤثر ذلك تأثيرا سلبيا في الناتج وفي الحد من الفقر. كما تتسم المعونة التي تخصصها الجهات المانحة بالانتقائية وعدم اليقين. وقد أشارت دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٥ إلى أن البلدان العشرين المصنفة على رأس قائمة المستفيدين من المعونة قد حصلت على أكثر من نصف صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية فيما حصل أقل من ٥٠ من المائة من المستفيدين من المعونة على ٩٠ في المائة من إجمالي المعونة المقدمة من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية. وثمة العديد من البلدان الفقيرة المنخفضة الدخل التي تتلقى قدرا قليلا جدا من المعونة ومجموعة قليلة من البلدان التي شهدت طفرات في تدفقات المعونة التي تحصل عليها. وينبغي إعادة النظر في العديد من أوجه القصور التي تشوب التقييمات القطرية للسياسات العامة والمؤسسات التي ترمي إلى تحديد

المخصصات المقدمة من المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي، والتي يستعملها أيضا العديد من المانحين الثنائيين لدى تخصيص المعونة.

٨٠ - ويلزم معالجة أوجه الاختلال في مخصصات المعونة. وينبغي أن تنصب المناقشات بين الجهات المانحة والبلدان المتلقية على دراسة مختلف الآليات التي يستخدمها المانحون من أجل تخصيص تدفقات المعونة وأن تساعد تلك المناقشات على تحديد نهج أكثر فعالية. ويمكن من خلال المناقشات اقتراح سبل التوفيق بين إيصال المعونة والمقاصد والأهداف الإنمائية والوسائل التي يمكن للتعاون الدولي من خلالها أن يعزز المشورة المتعلقة بالسياسات العامة بالاتساق مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، من قبيل تقليل الشروط المفروضة على البلدان المتلقية، وتبسيط عملية الرصد، وخفض تكاليف المعاملات، وزيادة المرونة وتحسين الفعالية. وثمة حاجة للتعهد بالتزامات أوسع نطاقا من أجل تحقيق توزيع أفضل لتدفقات المعونة. وينبغي أن تتسم معايير الاختيار بأكبر قدر ممكن من الشفافية. ومن شأن وضع إطار دولي فعال لتنسيق السياسات أن يساعد في كفالة عدم حرمان البلدان الفقيرة من المساعدة المالية.

٨١ - ورافق زيادة حجم المعونة ظهور تحديات على مستوى الاقتصاد الكلي. فعندما يدخل المانحون إلى بلدان معينة ثم ينسحبون منها دفعة واحدة، يسبّبون طفرات وانتكاسات. إذ يمكن أن تكون تدفقات المعونة كبيرة مقارنة بحجم الاقتصادات. ويمكن أن تترتب على الطفرات في تدفقات المعونة تكاليف محلية هامة، بما في ذلك تراكمات كبيرة للديون المحلية وزيادة سريعة في مدفوعات الفوائد على الديون الإجمالية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار تقييم أجراه مكتب التقييم المستقل التابع لصندوق النقد الدولي بشأن دور الصندوق في تقديم المعونة إلى أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى أن البرامج التي يدعمها الصندوق في إطار مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو ظلت تركز بقوة على تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والحفاظ عليه، وأن الصندوق لم يتبع نهجا استباقيا في المساعدة على حشد موارد للمعونة. وخلُص التقييم إلى أن هذه البرامج تتضمن عموما استخدام المعونة التراكمية في بلدان ذات احتياطات كافية ومعدلات تضخم منخفضة. وحُدد مستوى الاستيعاب المباشر للمعونة، في المتوسط، عند ثلثي المعونة الإضافية، حيث يستخدم الجزء المتبقي في زيادة الاحتياطات الدولية في البلدان التي لديها احتياطات أولية متدنية.

٨٢ - وثمة حاجة إلى بذل جهود لتصميم آليات جديدة من أجل كفالة تدفقات مستقرة يمكن التنبؤ بها وتتماشى قدر الإمكان مع الاستراتيجية الإنمائية الطويلة الأجل للبلد. ومن أجل تلافي التكاليف الثقيلة الوطأة التي تتسبب فيها الطفرات على مستوى الاقتصاد الكلي،

ينبغي تمديد فترات التدفقات بما يتناسب مع منظور طويل الأجل. ويمكن فتح حسابات استثمارية خارجية تستوعب طفرات المعونة بصورة مؤقتة من أجل تخفيف تقلب تدفقات المساعدات من الجهات المانحة وأثره في السيولة وفي متغيرات الاقتصاد الكلي.

٨٣ - وكثيرا ما تعجز البلدان الخارجة من الصراع عن اجتذاب قدر كاف من التمويل الجديد على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي من أجل مساعدتها. وهي غالبا ما تواجه مجموعة واسعة النطاق من المشاكل، بما في ذلك التحديات الأمنية وانعدام الاستقرار السياسي، ونقص القدرات، وهشاشة المرافق والهياكل الأساسية، وانخفاض النمو، وتدفقات جد متدنية وعالية التقلب لرؤوس الأموال الأجنبية. وفي الواقع، ينبغي للجهات المانحة أن تتخذ تدابير خاصة في تعاملها مع هذه البلدان التي غالبا ما تكون عليها متأخرات للمؤسسات المالية الدولية. ولمعالجة هذه المسائل، قام صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٥ بتصميم مرفقه للمساعدة الطارئة بعد انتهاء الصراع في حين أنشأ البنك الدولي مؤخرا صندوقا خاصا بمرحلة ما بعد الصراع وصندوقا استئمانيا تنفيذيا للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من ضغوط. وفي عام ٢٠٠٥، قامت لجنة المساعدة الإنمائية بتشكيل فريق عامل بشأن هذه المسألة. وفي الأمم المتحدة، أُسندت إلى لجنة بناء السلام المنشأة حديثا مهام تتعلق بجوانب شتى لمرحلة الانتقال من الصراع إلى إرساء الأسس اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

٨٤ - وبصفة عامة، فإن استئناف العلاقات مع صندوق النقد الدولي والحفاظ عليها أمر مهم لكي يستأنف المانحون الثنائيون تقديم معوناتهم. وينبغي أيضا تركيز الجهود على توفير الدعم للميزانية في شكل منح، حيثما يقتضي الأمر. إذ من شأن ذلك أن يحول دون تراكم المتأخرات. وينبغي أيضا تحسين نظم تمديد الإعفاء من الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أو في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. ولكن بلوغ هذه المرحلة يتطلب وضع معايير مناسبة - مدعومة بمزيد من التنسيق بين الجهات المانحة - من أجل البلدان الخارجة من الصراع.

٨٥ - ويشكل الهيكل الحالي للمعونة نظاما معقدا ومجزءا ينضم إليه عدد متزايد من المانحين الجدد. والبلدان المستفيدة مطالبة بمعالجة مجموعة مختلفة من صكوك المعونة وما يرتبط بها من اتفاقات مبرمة مع أعداد كبيرة من المانحين. وقد كان إعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥: الملكية والتنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج والقدرة على المساءلة المتبادلة حجر زاوية في تحديد المبادئ الأساسية وإطلاق عملية يمكن لأصحاب المصلحة الاحتشاد حولها لمعالجة أوجه القصور المشار إليها. وقد كانت القيادة التي اضطلعت بها منظمة التعاون والتنمية في

الميدان الاقتصادي في هذا المجال فعالة في تعزيز المناقشات التحليلية لهذه المسائل وتحقيق مشاركة جهات مانحة تابعة للجنة المساعدة الإنمائية. وهناك اعتراف متزايد في أوساط الأطراف المعنية مباشرة بإعلان باريس بأن تعجيل وتيرة التقدم يستلزم تكثيف وتنظيم مشاركة البلدان النامية في مناقشة فعالية المعونة من الجانبين النظري والتشغيلي. ويمكن لمنتدى التعاون الإنمائي الجديد التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضطلع بدور حاسم في هذا الصدد.

٨٦ - ويجسد إعلان باريس بشأن فعالية المعونة خمسة مبادئ رئيسية تتمثل في الملكية والتنسيق والمواءمة وإدارة النتائج والمساءلة المتبادلة؛ غير أن إحراز التقدم في كل مجال من هذه المجالات يظل دون مستوى توقعات البلدان النامية واحتياجاتها. ولكي تكون المعونة فعالة، ينبغي لكل بلد أن يحدد أولوياته الخاصة، بما في ذلك وتيرة التنفيذ وتتابعه. وتمثل المبادئ الواردة في إعلان باريس نهجا أساسيا يمكن للمانحين من خارج لجنة المساعدة الإنمائية الاسترشاد بها في أعمالهم الخاصة، ويمكن للمفاهيم الأساسية بدورها أن توفر التوجيه لأنشطة الرصد والتقييم على المستوى العالمي. ويتزايد حجم الإقراض المقدم من عدد متزايد من الجهات المانحة غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، لكن يتعذر قياس هذه الزيادة بسبب عدم وجود إجراءات إبلاغ موحدة ومؤسسات لهذه الفئة من المانحين.

٨٧ - وستكون الأمم المتحدة بوصفها مؤسسة عالمية ومتعددة الأطراف مكانا طبيعيا للمساعدة في تصميم ووضع إجراءات ونظم إبلاغ مشتركة لتدفقات المعونة، مع أخذ جهود لجنة المساعدة الإنمائية، في جملة أمور، بعين الاعتبار والاستفادة منها. كذلك يلزم استعراض أداء آليات من قبيل الصناديق الرأسية والصناديق الاستئمانية من أجل تقييم فعاليتها بالنظر إلى أنها تفتقر عموما إلى المرونة والتنسيق اللازم مع جميع المؤسسات والوزارات المعنية في البلدان المتلقية. كما يلزم إيجاد السبل والوسائل اللازمة لتنسيق السياسات وآليات إيصال المعونة في إطار المساعدة التقنية وبناء القدرات، مع إشراك كل من الجهات المانحة والبلدان المتلقية.

٨٨ - ولا بد من توافر الاتساق على المستوى الوطني. فهناك حاجة إلى الترابط فيما بين وزارات المالية ووزارات التنمية والوزارات القطاعية ووكالات ائتمانات التصدير؛ وينبغي للشركاء من المانحين الدوليين تشجيع ودعم جهود التنسيق المحلي، وتجنب ''قصر'' مشاريعهم على وزارات محددة وإنشاء وحدات تنفيذ مستقلة. وينبغي أن تنطوي أساليب قياس فعالية المعونة ورصدها على شراكات حقيقية بين الجهات المانحة والبلدان المتلقية، مما يعني ضرورة تفادي الاعتماد في هذه العمليات على النماذج والمؤشرات التي تضعها

الجهات المانحة فقط . وينبغي أن تكون الهيئات التشريعية وإن اقتضى الأمر مجموعات المجتمع المدني في البلدان المتلقية ممثلة بشكل كافٍ في عملية التقييم القطري التي ينبغي أن تشمل استعراضا لأداء المانحين.

٨٩ - وهناك حاجة إلى الالتزام وبذل الجهود من أجل بناء نظام شفاف ومتسق، بناء على جهود لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتحقيق التنسيق والفعالية. ويلزم بذل الجهود من أجل كفالة مشاركة البلد المتلقي وتعزيز الإحساس بالملكية لديه في الهيكل الإداري لإيصال المعونة وإدارتها. ويمكن لمنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يصبح المكان المعتاد الذي يمكن في إطاره تعزيز مفاهيم الشراكة بين الجهات المانحة والبلدان المتلقية - على أساس التضامن والفعالية والمساءلة المتبادلة. وفي نفس السياق، يلزم إصلاح الهيكل الإداري لنافذة المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي لكي يشمل البلدان المتلقية.

٩٠ - ويحتاج كثير من البلدان إلى مزيد من المساعدة في بناء القدرات بهدف تعزيز عمليات التخطيط والميزنة والرصد والتقييم. ويعتمد نحو ٤٠ في المائة من تدفقات المعونة الموجهة إلى القطاع الحكومي على نظم الإدارة المالية العامة للبلد، وهناك مزيد من البلدان بحاجة إلى أدوات لتقييم الأداء من قبيل إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية من أجل إصلاح نظمها. وكما أشير إليه من قبل، يلزم تنسيق تدفقات المعونة مع الاستراتيجيات الإنمائية الطويلة الأجل لبلوغ نمو وعمالة يحققان الاكتفاء الذاتي حتى تتمكن البلدان من إنهاء اعتمادها على المعونة.

٩١ - وينبغي للمنتدى الرفيع المستوى الثالث بشأن فعالية المعونة المقرر عقده في أكرا في عام ٢٠٠٨ ألاّ يكتفي باستعراض التقدم المحرز على مستوى التنفيذ، ولكن أن ينظر أيضا في اتخاذ تدابير ملموسة لتعجيل وتيرته وتوسيع نطاقه من خلال التركيز على أبعاد شاملة من قبيل الملكية والمساءلة وبناء القدرات. وينبغي للمنتدى أن ينظر أيضا في كل من إدارة زيادة المعونة وسبل الاعتماد على الشراكات والأطر لاستيعاب تدفقات المعونة. وينبغي التركيز على تقديم مقترحات ملموسة لمعالجة المسائل المشار إليها أعلاه في المناقشات التي ستجري في إطار مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، المقرر عقده في الدوحة في عام ٢٠٠٨، وفي الأنشطة التحضيرية التي ستسبقه، بما في ذلك المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين وآليات مماثلة.

٩٢ - ونظرا لانتشار الدفع مقدما في الفترة الأخيرة وزيادة استخدام اقتصادات الأسواق الناشئة للتمويل من القطاع الخاص، كان صافي التدفقات غير التيسيرية المتعددة الأطراف

صغيرا بدرجة ملحوظة. ويتسق رفع مستوى طرائق التفاعل بين مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والبلدان النامية ذات الدخل المتوسط، وإعادة النظر في هذه الطرائق، مع الدور المتزايد بصورة كبيرة لهذه البلدان في المجتمع الاقتصادي العالمي والزيادة المصاحبة لذلك في مسؤولياتها. فالبلدان ذات الدخل المتوسط أصبحت مصدرا متزايدا للتمويل، وتقوم في أغلب الأحيان كنماذج للتنمية الاقتصادية والسياسية وتطرح نفسها كقيادة للتعاون الإقليمي. وقد برزت هذه الجوانب في المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالبلدان ذات الدخل المتوسط الذي عُقد في مدريد في آذار/مارس ٢٠٠٧، وهي الجوانب التي سيستمر النظر فيها في مؤتمر المتابعة الذي سيُعقد في السلفادور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٩٣ - ومن الضروري أن تطور المؤسسات المالية المتعددة الأطراف مجموعة المنتجات والخدمات التي تقدمها حتى تستطيع أن تلبي الاحتياجات المتطورة لزبائنها (من البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط على السواء). إذ لا بد لها أن تفصِّل منتجاتها وخدماتها بحيث تعالج أوجه القصور في الأسواق الرئيسية التي تمنع البلدان من فرصة الحصول على رأس المال الخاص بأسعار فائدة مواتية وأن تدير المخاطر بصورة فعالة. كما ينبغي مواصلة تشجيع مجالات التعاون، كتلك التي تم تحديدها في المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالبلدان ذات الدخل المتوسط الذي عُقد في مدريد، بما في ذلك التوسُّع في تمويل التنمية، والوفاء بالمسؤوليات عن توفير المرافق العامة الشاملة مثل الصحة وتعزيز المبادرات الإقليمية.

٩٤ - ورغم الاختلاف الكبير حتى سنوات قليلة مضت، ورغم أن الأموال التي جُمعت حتى الآن كانت قليلة، فإن موضوع المصادر المبتكرة للتمويل قد أدمج في الاتجاه الرئيسي إلى حد كبير، وأصبحت أغلب الدول الأعضاء تعترف الآن بأنه يمثل جانبا مهما في تمويل التنمية. وتعلمنا دروسا مفيدة منذ عام ٢٠٠٢. ففي مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، أقر رؤساء الدول والحكومات بقيمة التوصل إلى طُرق مبتكرة للتمويل وأبدوا اهتماما بالجهود الدولية المبذولة. وبدأ العمل بنجاح في العديد من المشروعات منذ ذلك الحين، وأصبح لا بد من مواصلة وضع المناقشات حول هذا الموضوع في جداول أعمال المؤتمرات القادمة، بما في ذلك المؤتمر الدولي لمتابعة تمويل التنمية في الدوحة. كما ستستضيف جمهورية كوريا يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الاجتماع الثالث للمجموعة الرائدة للجباية التضامنية لتمويل التنمية، وهي المجموعة التي أُنشئت في باريس في عام ٢٠٠٦ والتي يشارك فيها حاليا ٥٢ بلدا. ومن بين المشروعات الأولى التي ستنفذها هذه المجموعة فرض رسم تضامني على تذاكر السفر بالطائرات، وهو المشروع الذي التزم ٢٨ بلدا به؛ وستستخدم حصيلته في زيادة فرص الحصول على علاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا،

باستخدام المرفق الدولي الجديد لشراء الأدوية. كما أُنشئ مرفق دولي لتمويل التحصين بمعرفة سبعة بلدان في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وبالمثل بدأ العمل في برنامج رائد للالتزام المسبق للأسواق بواسطة خمس حكومات، بالإضافة إلى مؤسسة غيتس، في روما يوم ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، بالجمع بين وسائل التمويل القائمة على الأسواق مع تدخلات من جانب القطاع العام لتقديم تمويل طويل الأجل لإنتاج اللقاحات في المستقبل.

٩٥ - وهكذا نجد أن هناك ما يدعو للتفاؤل لأن مشروعات عديدة قد نُفذت بسرعة وبنجاح، وأن أفكارا جديدة مختلفة أصبحت تناقش الآن. ويبدو من الواضح أن هناك أهمية لتكريس الاهتمام بوضع مشروعات رائدة والتوسع في الموجود منها. كما يمكن ترتيب أولويات المقترحات بحسب حجم التدفقات التي تستطيع أن تجلبها والأنماط الجديدة للقيمة المضافة التي تستطيع أن تحققها. وبإمكان المجتمع المدني والقطاع الخاص أن يلعبا دورا واضحا في تصميم المشروعات وفي رصد استخدام الموارد. وبشكل عام، فإن أحد التحديات الرئيسية سيتمثل في مواصلة بناء توافق للآراء وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. وقد أظهرت منظومة الأمم المتحدة أن بإمكانها أن تكون عاملا مساعدا لهذه النُهج وأداة لها فعاليتها في مناقشة بعض هذه المبادرات، والحصول على دعم لها، والمساعدة في تمثيلها.

٩٦ - وقد اقتُرحت عدة آليات مبتكرة للتمويل، ومن الضروري متابعة تجربتها. ولا بد أن تعالج هذه التجارب الكيفية التي يمكن أن يكون عليها اتساع مجال التعاون الدولي في كل حالة من حالات التمويل المبتكرة، والكيفية التي ينبغي أن يكون عليها مثل هذا التعاون. ومن بين المسائل الأخرى التي ينبغي أخذها في الاعتبار التوازن المناسب اللازم بين التنسيق الدولي وبين التنفيذ الوطني لهذه المبادرات. وينبغي تجميع الأموال التي تجمعها آليات التمويل المبتكرة وتوزيعها - بقدر الإمكان - من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة مع وجود سجلات للمتابعة الجيدة في تحقيق النتائج الإنمائية، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة. كما يمكن تشكيل أفرقة عمل لأصحاب المصلحة المتعددين المعنيين بمعرفة المجموعة الرائدة للجباية التضامنية لتمويل التنمية ومجموعة العمل ضد الجوع والفقر، أو التجمعات المماثلة، بغرض عمل دراسة متعمقة للمبادرات والمقترحات التي قد تكون جاهزة للنظر فيها بشكل أوسع ودراسة إمكانية تنفيذها.

سادسا - الديون الخارجية

٩٧ - أقر المجتمع الدولي في مونتيري بالمكسيك الدور الرئيسي لتخفيف عبء الديون وإلغائها بصورة منظمة في تحرير الموارد من أجل التنمية. وناشد المؤتمر الجهات المدينة والدائنة أن يتقاسموا المسؤولية لمنع حالات الديون التي لا يمكن تحملها، وحل هذه المسألة.

وقد تصدت الجهود التي بُذلت حتى الآن للتحديات التي واجهتها، والأهم أنها اختارت الدروس المشتركة لتحسين إدارة الديون، وآليات المتابعة واتخاذ القرار التي أصبح لا بد من الاستفادة منها.

٩٨ - وتضم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ٤١ بلدا مؤهلا للاستفادة منها، منها ٢٣ بلدا في أفريقيا، و ٥ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٣ في آسيا، من بينها ٣١ بلدا وصلت إلى ''نقاط القرار''، وبدأت تتلقى مساعدات بموجب هذه المبادرة، ووصل ٢٢ بلدا إلى ''نقطة الإنجاز''. وفي عام ٢٠٠٥، بدأ تنفيذ مبادرة تخفيف عبء الديون المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون بصورة أكبر على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتقديم موارد إضافية لمساعدة هذه البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٩٩ - وسيخفف عبء الديون الإجمالية للبلدان الـ ٣١ التي تجاوزت نقطة القرار بنحو ٩٠ في المائة في المتوسط، بفضل التأثيرات المشتركة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. كما أن المبلغ الذي تدفعه نفس هذه المجموعة من البلدان مقابل خدمة ديونها، انخفض من ١٩ في المائة تقريبا من صادراتها في سنة واحدة قبل وصولها إلى نقطة القرار إلى ٦ في المائة تقريبا بعد ٥ سنوات من وصولها إلى هذه النقطة. واتساقا مع انخفاض مدفوعات خدمة الديون، زاد الإنفاق على أنشطة الحد من الفقر من ٧ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٩ إلى أكثر من ١٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٦. وبالأرقام المطلقة، وصل الإنفاق على أنشطة الحد من الفقر إلى ٢٠ بليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٦، أي أكثر من خمسة أمثال مدفوعات خدمة الدين بعد تخفيف عبء الديون المنتظر بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

١٠٠ - وفي حالة البلدان ذات الدخل المتوسط، حيث يغلب أن تكون الديون للقطاع الخاص، فإن النُهج الحالية لإعادة هيكلة الديون الخاصة لا توفر بالضرورة لهذه البلدان ''بداية جديدة'' بعد عجزها عن السداد. فنُهج تسوية الديون تحتاج إلى أن تركِّز بقدر أكبر على النتيجة النهائية بدلا من التركيز على الأهداف المتوسطة. فهناك عدد كبير من البلدان ذات الدخل المتوسط - حيث يعيش ٤١ في المائة من فقراء العالم - والمثقلة بالديون، والأرجح أن تواجه أزمة ديون عندما تتغير البيئة الحالية في العالم. وأُطر القدرة على تحمُّل الديون المستخدمة في تحليل أوضاع الديون في تلك البلدان، غير كافية لتحليل مسائل الملاءة المالية بصورة مناسبة، نظرا لأنها في أغلبها نماذج لدينامية الديون. ولذا ينبغي أن تستكمل هذه الأطُر بوسائل أخرى مناسبة لتحليل مسائل الملاءة المالية، حتى يمكن للجهود الشاملة التي تُبذل لإعادة هيكلة الديون أن تحصل على معلومات.

١٠١ - ولم يبد نهج تخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض، وما يرتبط بذلك من شروط، اهتماما كافيا بمتطلبات النمو الأساسية والتوسع الحقيقي اللازم في حيز السياسات المقابلة حتى يمكن التغلب على أزمة الديون المحتملة. ونظرا لهذا الاهتمام غير الكافي بتأثير نمو الموارد التي حررها تخفيف عبء الديون على الاستثمار، فإن أُطر القدرة على تحمل الديون تميل إلى الاعتماد الكامل على متغيرات الإدارة والمؤسسات في قياسها للقدرة على تحمل الديون. فقد تبين أن الترتيبات الحالية لنادي باريس الذي يضم البلدان الصناعية الدائنة، وهو آلية مخصصة للتعاون فيما بين أعضائها دون أن يكون لها هيكل رسمي حقيقي، غير كافية لذلك. وعلاوة على ذلك فإن الجهات المانحة والمقرضة الجديدة، التي تعد طرفا في نادي باريس، أصبحت تلعب دورا ملموسا في هذا المجال. وبالتالي هناك حاجة إلى آلية مقبولة دوليا لتسوية الديون الرسمية لجميع الجهات المانحة.

١٠٢ - ويؤكد المنعطف الحالي الحاجة الملحة إلى تغيير نموذج نُهج إعادة هيكلة الديون ليحقق توليدا ذاتيا للنمو في البلدان المثقلة بالديون، بما في ذلك استخدام المنح، وإمكانية إلغاء الديون بنسبة ١٠٠ في المائة. أما في غياب هذا النوع من النمو وعدم الإفراج عن الموارد لتخفيف حدة الفقر في بلدان عديدة، فإن كابوس الديون سيظل عقبة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا بد أن يحصل على دعم كامل من جانب الجهات الدائنة الثنائية والتجارية غير الأعضاء في نادي باريس. وعلى المجتمع الدولي أن يبدأ في مناقشة نُهج نادي باريس الجديدة واللاحقة لتسوية الديون، بحيث يحدد الطرائق الرسمية أو الترتيبات المؤسسية البديلة الممكنة.

١٠٣ - ومن بين النقاط الرئيسية الجديرة بالنظر، هيكل الديون وتكوينها، وتأثيرات تعزيز النمو على الاقتراض، والأرصدة الأساسية الداخلية والخارجية المتوقعة، والاستقرار المالي العالمي، ودورات الرواج والكساد في تدفقات رؤوس الأموال. وتشجّع البلدان النامية الآن على إقامة أسواق محلية لسندات أغلبها بالعملات المحلية، كوسيلة ليس فقط لتعميق الأسواق المالية المحلية، بل وأيضا للمساعدة في حماية الجهات المدينة من أسعار العملات الأجنبية ومن صدمات أسعار الفائدة. ويشير التداخل بين تعبئة الموارد المحلية والدولية إلى ''نهج الميزانية'' في الإدارة السيادية للأصول والخصوم قد يكون مفيدا كوسيلة لإدارة الدين العام في كثير من البلدان النامية. فالبلدان بحاجة إلى إدارة المخاطر التي يمثّلها هيكل الديون، والخصوم الطارئة، وتقلبات الهوامش.

١٠٤ - كما يعتمد مدى تحفيز الاقتراض الخارجي للنمو في البلدان على التأثير المشترك لعدة عوامل، مثل الفجوة بين المدخرات والاستثمار، ومستوى تنمية القطاع المالي، وسياسات تسعير العملات. فالبلدان التي تستطيع أن تحشد مدخرات داخلية ضخمة - مثلا - قد لا تحتاج إلى الاعتماد على المدخرات الخارجية لتمويل التنمية فيها. وبالتالي فإن الوساطة المالية التي تضع هذه المدخرات في استخدامات إنتاجية تصبح لها أهميتها، وتتوقف على مستوى تطوير القطاع المالي. وعلى البلدان أن تتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز قطاعاتها المالية المحلية قبل أن تفتح حسابات لرأس المال فيها. كما ينبغي الحرص أيضا لضمان ألا يؤدي تدفق الديون إلى ارتفاع أسعار العملات الذي قد يضر دون داعٍ بالقدرة التنافسية لقطاع التصدير.

١٠٥ - وتحتاج آليات إدارة الديون واستراتيجيات الاقتراض في البلدان النامية إلى ضمان أن تكون مواعيد استحقاق السداد وبيانات العملات متفقان مع الأصول في إطار ملائم لإدارة الأصول والخصوم. كما ينبغي أن يكون ذلك جانبا مهما من جوانب المساعدة التقنية في إدارة الديون.

١٠٦ - ويشكل إدماج حقيقة نمو الديون الخاصة في استراتيجيات إدارة الديون تحديا آخر. فليس هناك رصد كاف لحجم النقد الخارجي والخصوم الأخرى في القطاع الخاص، بما فيها المصارف التجارية؛ وفي كثير من الأحيان، كانت المخاطر تنتقل من القطاع العام إلى القطاع الخاص، مما قد يحدث أزمات جديدة بسبب الميزانيات الضعيفة لبعض الشركات.

١٠٧ - وعلى الجانب الدولي، تحقق تقدم محدود في التغلب على هيكل الحوافز الذي شهد توسعا بالغا في الائتمانات الخاصة المقدمة إلى البلدان النامية في فترات الزيادة الكبيرة التي حدثت للسيولة في العالم. وليس من المتوقع أن تستمر الظروف الحالية للسيولة أكثر من ذلك، ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، تحولت منحنيات الحصيلة إلى شكلها المعتاد، حيث أسعار الفائدة طويلة الأجل أعلى من مثيلتها قصيرة الأجل. وعلى العناصر الخاصة الفاعلة أن تتحمل نصيبها من المسؤولية في تمويل التنمية بأن تقوم بعمليات تقييم وتسعير كافية للمخاطر، وأن ترصد مستوى وتنوع تعرضها للمخاطر، وأن تعومل بصورة مناسبة تكاليف عدم السداد. فتجربة إعادة هيكلة الديون في الأرجنتين في عام ٢٠٠٢ تبين لنا مرة أخرى ضرورة وجود عملية عادلة وشفافة ومنظمة لإعادة هيكلة الديون السيادية.

١٠٨ - سيكون النظام المالي الدولي غير كامل وغير آمن دون آلية عمل خاصة بالديون السيادية، ولا بد من بذل جهد جديد في هذا الصدد. فأي مدونة لقواعد السلوك تركِّز على تحسين العلاقات بين المستثمرين والمقرضين وتحتاج إلى مزيد من الدعم والتحسين، ولكنها قد

لا تكفي لإعادة هيكلة الديون بصورة منظمة. وستشير زيادة الإقراض بشروط تيسيرية وغير تيسيرية، بما في ذلك الإقراض بمعرفة الجهات المقرضة الناشئة، إلى ضرورة العمل على إيجاد آليات مقبولة دوليا لمعالجة مسألة الديون، تضم بداخلها جميع الجهات المقرضة. وبالتالي تحتاج البلدان إلى أن تتفق على مجموعة من المبادئ لحل أزمات الديون المحتملة، تنطوي على الاقتسام العادل للأعباء بين القطاعين العام والخاص وفيما بين الجهات المدينة والجهات المقرضة والمستثمرين. كما ينبغي للبلدان أن تتوسع في استخدام بعض الأدوات مثل مقايضة الديون بأسهم، مما يساعد على تلافي أزمات الديون وتقليل مستويات الديون غير المستدامة. ويمكن إحياء المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين حول هذا الموضوع في إطار عملية متابعة تمويل التنمية، وأن تمثل هذه المشاورات مدخلا مفيدا في المناقشات ذات الصلة حول هذا الموضوع، بما في ذلك أثناء مؤتمر المتابعة الذي سيعقد في الدوحة في عام ٢٠٠٨.

سابعا – معالجة المسائل النظامية: تعزيز تناسق واتساق النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية دعما للتنمية

١٠٩ –أوضح توافق آراء مونتيري المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي في تشجيع تناسق وإدارة واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية في العالم. وكما جاء في الفرع الأول من هذا التقرير، ففي الأسواق الوطنية، توفر النظم القانونية والعرفية والحكومية البنية الأساسية اللازمة لعمل الأسواق وإنفاذ العقود. وتحتاج الأسواق العالمية – بدرجة كبيرة – إلى نفس نوع البنية الأساسية المؤسسية، فمعالجة المسائل النظامية هي الطريقة التي يستطيع بها المجتمع الدولي أن يجدد هذه البنية الأساسية ويعززها.

١١٠ – وقد شهد النظام المالي العالمي مؤخرا عددا من الخطوات باتجاه إصلاحه، كما شهد نهجا جديدة في مجال السياسات. وكانت هناك بعض المساعي لتحسين إدارة المؤسسات المالية الدولية من أجل تعزيز إشرافها وإيجاد وسائل لمنع الأزمات وكيفية الاستجابة لها. ومن بين التطورات الأخرى الهامة في الهيكل المالي الدولي، مواصلة تطوير المعايير والمدونات الدولية التي تغطي مجموعة واسعة من المجالات.

١١١ – وقد دعا توافق آراء مونتيري إلى تحديث إدارة المؤسسات المالية العالمية. وتأسست مؤسسات بريتون وودز في أعقاب الحرب العالمية الثانية التي شهد الاقتصاد العالمي في أعقابها تغيرات عميقة. وقد أثار سجلها المضطرب والذي كان موضع اختلاف أحيانا، بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في عملها مع البلدان ذات الدخل المتوسط، أسئلة حول دورها في العالم النامي. وفي الوقت نفسه، فإن هذه المؤسسات لا غنى عنها في كثير من المجالات. فالمنظمات والوكالات ليست مصدرا مهما للتمويل فحسب، بل إن أعمالها ومؤشراتها تستخدم بمعرفة

الجهات المانحة الأخرى والأطراف الخاصة التي تتعامل مع البلدان النامية. وهي تلعب دورا هاما أيضا في إنتاج أفكار عن استراتيجيات التنمية وفحصها، بالإضافة إلى أنها ما زالت تحتفظ بتأثيرها كحكم على سياسات البلدان النامية. والجهود المبذولة الآن لإصلاح التصويت في هذه المؤسسات والمشاركة فيها، يمكن أن تزيد من فعاليتها وسلامتها ومساءلتها أمام مستخدمي مواردها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز استقلالية المؤسسات الإقليمية والعالمية وكفاءتها سيفيد أيضا في توسيع نطاق الإدارة فيما يتعلق بالمسائل الدولية الهامة، بدلا من الإبقاء على الاعتماد الزائد على عدد محدود من المؤسسات والبلدان.

١١٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، اعتمد مجلس محافظي صندوق النقد الدولي قرارا بشأن إصلاح نظام الحصص والتصويت. وكان أهم هدفين للإصلاح هما ضمان توزيع الحصص بصورة أكثر ملاءمة تعكس الوزن الاقتصادي ودور الدول الأعضاء في الاقتصاد العالمي، وزيادة أصوات البلدان ذات الدخل المنخفض. وعقب الخطوة الأولى لزيادة حصص أربعة من أكثر البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا، سيواصل الصندوق عمله في مجموعة من الإصلاحات تشمل توافق في الآراء بشأن الصيغة الجديدة للحصص التي ستكون بمثابة أساس لجولة ثانية من زيادة الحصص المخصصة بالإضافة إلى مسألة الأصوات الأساسية، بهدف الوصول إلى اتفاق في الربع الثالث من عام ٢٠٠٧، أو في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ على أكثر تقدير.

١١٣ - كما بدأ البنك الدولي في عملياته الخاصة لمعالجة الخلل الموجود في أوزان التصويت في هيكل إدارته. ففي اجتماعه الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، رحبت لجنة التنمية بتقرير من الموظفين اشتمل على عدد من الخيارات لزيادة أصوات البلدان النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية في إطار اتخاذ القرارات في البنك الدولي[١٦]. ويستعرض التقرير الخيارات التي تم النظر فيها في اجتماعات لجنة التنمية السابقة والمناقشات التي دارت في مجلس المحافظين وفي المشاورات العديدة. وتشمل هذه الخيارات زيادات انتقائية في رأس المال، وتخصيص ٥٠ في المائة من رأسمال البنك للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وزيادة الأصوات الأساسية، والأغلبية الخاصة والأغلبية المزدوجة[١٧]. كما دعت اللجنة إلى مواصلة المشاورات بشأن المسائل الخاصة بإدارة البنك الدولي حتى يمكن الوصول إلى توافق سياسي في الآراء. وبالطبع فإن هذه المناقشة المتجددة بشأن إدارة البنك الدولي تلقى ترحيبا وتأتي في حينها.

(١٦) البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بيان لجنة التنمية، واشنطن العاصمة، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(١٧) البنك الدولي ''ورقة خيارات بشأن التصويت والتمثيل: تقرير نهائي مستكمل'' الوثيقة DC/2007/009/1، واشنطن العاصمة، نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

١١٤ - وبعض المؤسسات التي أنشئت مؤخرا نسبيا والتي لها دور حيوي في وضع المعايير كذلك، لا تدخل مشاركة البلدان النامية فيها بالقدر الكافي، ولعل أهمها هو منتدى الاستقرار المالي. ولم يأت الجهد الحالي للتوسع في استخدام المعايير التنظيمية نتيجة عملية كاملة قائمة على المشاركة، ومملوكة لجميع البلدان بصفة مشتركة. وإنما كانت المبادئ تقتبس عادة من مبادئ البلدان الصناعية، وبصفة خاصة مجموعة السبعة الكبار، التي تعمل من خلال بعض الأجهزة مثل المنتدى، مع الاقتصار على حضور عدد قليل من البلدان النامية كمراقبين، وإن لم يكن لهم أي دور في صنع القرار.

١١٥ - وعلى المجتمع الدولي أن يضم صفوفه وأن يحقق تقدما ملموسا باتجاه إصلاح إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في السنتين القادمتين. وينبغي أن تسفر النتيجة النهائية للتصويت على إعادة التخصيص - على أقل تقدير - عن زيادة ملموسة في القوة التصويتية للبلدان النامية كمجموعة. وينبغي أن تكون الإدارة القوية والفعالة لجميع المؤسسات العالمية قائمة على أساس مساءلة إدارتها ومجالس الإدارة فيها. كما ينبغي تعزيز عملية صنع القرارات الاقتصادية العالمية، بقدر الإمكان، في المؤسسات المالية ذات الطبيعة العالمية - أي تلك التي تشكل جزءا من منظومة الأمم المتحدة - بدلا من الاقتصار على عدد محدود من المجموعات المخصصة.

١١٦ - ويعد الخلل الموجود في الحسابات الجارية وأسعار العملات من بين المتغيرات الاقتصادية التي تشترك فيها كل الدول، والتي لا تتحدد كلها من جانب واحد. وإذا توافرت أدوات الإشراف الاقتصادي لصندوق النقد الدولي، فإن بإمكانه أن يصبح المؤسسة الرائدة لمعالجة أوجه الخلل العالمية. ولكن نفوذ الصندوق لم يكن كافيا لإحداث التعديلات اللازمة في السياسات في الاقتصادات المهمة باستمرار. ففعالية الصندوق تتوقف في المقام الأول على جودة أنشطته الإشرافية؛ ولكن هذه الفعالية تتوقف، في التحليل النهائي، على رغبة كل بلد في التوافق لمصلحة التعاون المتعدد الأطراف. ومن المهم النظر إلى أنشطة الإشراف باعتبارها أنشطة غير منحازة تلافيا لفكرة أن هذه الأنشطة موجهة إلى بلدان بعينها. وفي عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، استضاف صندوق النقد الدولي أول مشاورة متعددة الأطراف لتضييق أوجه الخلل الموجودة الآن في الحسابات العالمية، حيث أظهرت الصين، والبلدان التي تأخذ باليورو كعملة لها، واليابان، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، استعداد الأطراف المعنية للدخول في مناقشة السياسات في إطار من تعدد الأطراف وأن تتخذ إجراءات في مجال السياسات تشكل خطوة ملموسة نحو تقليل أوجه الخلل العالمية. وسيكون هناك رصد لتنفيذ خطط السياسات التي وضعها المشاركون في تلك المشاورات عن طريق عمليات المراقبة المستمرة التي يقوم بها صندوق النقد الدولي.

١١٧ - ومن الضروري وضع قواعد محددة لتوضيح الكيفية التي سيضطلع بها صندوق النقد الدولي بمسؤولياته في القيام بمراقبة السياسات المالية والنقدية وأسعار العملات والقطاع المالي، وبتحديده الواضح للتوقيت الذي يكون فيه للسياسات الاقتصادية والمالية المحلية تأثيراتها الدولية الجانبية المعاكسة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قام صندوق النقد الدولي في عام ١٩٧٧ بتنقيح ''مقرر بشأن مراقبة سياسات أسعار العملة'' توضيحا لهذه المسائل. ومع هذا التنقيح، أضاف الصندوق مبدأ جديدا بإعطاء أعضائه المزيد من التوجيهات وليضيف توضيحا لكيفية استخدام مراقبة أسعار العملات ينص على ضرورة أن ''يتلافى العضو سياسات أسعار العملات التي تفضي إلى عدم الاستقرار الخارجي - وهو ما يحدد بوضوح الهدف المتعدد الأطراف لهذا النشاط. فالأمر بحاجة إلى إعادة تنشيط آلية متعددة الأطراف للمراقبة منعا لتعزيز حالات الخلل العالمية في المستقبل مما قد يفضي إلى حالة من الفوضى.

١١٨ - ومن المهم تعزيز قدرة صندوق النقد الدولي على المراقبة، وتشجيع زيادة المشاركة في هذا الجهد من جانب البلدان النامية، بما فيها البلدان ذات الدخل المتوسط، وتنسيق المبادرات الإقليمية التي بدأتها هذه البلدان. فأنشطة المراقبة وآلياتها ينبغي أن تشجع على السلوك التعاوني الدولي من جانب البلدان التجارية في العالم والعمل على استمراره، وأن تتسم بالتالي بقدر الإمكان بالإنصاف والموضوعية والتناسق والعدالة. وعلى المدى الأبعد، قد يتطلب تشجيع الاستقرار الاقتصادي في العالم إصلاحا شاملا للنظام النقدي الدولي، بحيث يصبح، في جملة أمور، أقل اعتمادا على دولار الولايات المتحدة كعملة احتياطية دولية مسيطرة.

١١٩ - وهناك حاجة ملحة إلى تلافي حدوث أزمات مالية باستمرار. فقد حدثت زيادة كبيرة في الدور الملموس لاقتصادات السوق الناشئة في تدفقات رؤوس الأموال في العالم. وزادت ترتيبات تجميع الاحتياطيات الإقليمية. ويشير النمو الهائل لحجم التدفقات المحتملة لرؤوس الأموال التي قد تكون متقلبة عبر الحدود، إلى أن الوسائل التقليدية التي يطبقها صندوق النقد الدولي لمنع الأزمات وحلها أصبحت أقل قدرة بكثير عما كانت عليه من قبل. وبناء على ذلك، فإن تعزيز الاحتياطيات في الأسواق الناشئة قد يكون - ولو جزئيا - علامة على عدم ثقة هذه الأسواق في استقرار النظام المالي العالمي مستقبلا، وفي كفاءة الأدوات القائمة والمتعددة الأطراف في منع الأزمات. ورغم بعض الجهود المبذولة، فإن المجتمع الدولي لم ينجح في التوصل إلى صيغة مقبولة بشكل عام إلى وسيلة للسيولة الطارئة تسمح بتقديم دعم مالي إلى البلدان التي بها أسواق قد تواجه أزمات محتملة في حسابات رأس المال. وينبغي أن يكون من السهل التنبؤ بهذه الوسيلة، وأن تتسم بالمرونة والمكانة إذا كان للمستخدمين المحتملين أن ينظروا إليها كوسيلة فعالة.

١٢٠ - من المهم الاستفادة من البيئة المواتية الحالية لإعادة التفكير بعمق في نهج منع الأزمات. وفي صندوق النقد الدولي، ينبغي جني ثمار الجهود المبذولة لإنشاء مرفق يتيح فرصا مناسبة يمكن الاعتماد عليها في الحصول على موارد ملموسة. كما ينبغي النظر في زيادة التعاون بين الصندوق وبين ترتيبات التمويل الإقليمي أو تجميع الاحتياطيات. فالتعددية على المستوى الإقليمي تعزز احتمال إيجاد الحلول المناسبة، وينبغي أن تقلل العبء الذي تتحمله المؤسسات العالمية.

١٢١ - وقد ظهرت الجهود لتعزيز المعايير والمدونات في البرامج الدولية بعد أزمة الأسواق المالية في أواخر التسعينات. ويرجع أحد أصول هذه الجهود إلى وجهة النظر القائلة بأن عدم الشفافية ووجود مشاكل في القطاع المالي أدت إلى أحكام مضللة عن الاقتصادات، أفرزت سلوكيات القطيع ثم انتقال هذا السلوك إلى القطاع الخاص. وهناك الآن عدد متزايد من الاقتصادات النامية والمتقدمة وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية تنفذ العديد من المعايير والمدونات المتفق عليها دوليا، بما في ذلك التقارب الدولي لقياس رأس المال، ومعايير رأس المال: إطار منقح (اتفاق بازل الثاني).

١٢٢ - ومن القضايا الأخرى الهامة ضمان الاستكمال المنتظر للمعايير والمدونات لكي تساير التغييرات في البيئة المالية في العالم. وهناك شواغل من عدم كفاية المعاملة التنظيمية للصناديق التحوطية وأنشطة شراء الحصص بتسهيلات ائتمانية، وأسواق تحويل مخاطر الائتمان.

١٢٣ - ومن المهم ضمان أن تكون المعايير والمدونات متسقة مع بعضها، وبقدر كاف من المرونة لتطبيقها بصورة فعالة في النظم المالية، سواء المتقدمة أو الأقل تقدما. كما أنه مع اكتساب المبادرات المتعلقة بالمعايير والمدونات لزخم عالمي، فإن على جميع الأطراف المعنية، بما فيها الكيانات الخاصة، أن تشارك بعمق في العمل في الأجهزة الدولية التنظيمية وأجهزة وضع المعايير. فالتمثيل الأوسع لتلك الأجهزة، قد يسفر عن تنظيم أكثر اتساما بالعدل وأكثر قبولا على نطاق أوسع وله صفة عالمية حقيقية، ويصبح بإمكانه المساهمة في جعل النظام المالي أكثر استقرارا له نتائج إيجابية على زيادة الرفاهية بالنسبة للجميع.

١٢٤ - وقد أكملت لجنة الخبراء الجديدة المعنية بالتعاون الدولي في مسائل الضرائب دورتين حتى الآن، ضمن أعمال أخرى تقوم بها؛ واستكمال اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية لمنع الازدواج الضريبي فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لكي تستخدمها البلدان النامية في إبرام معاهدات منع الازدواج الضريبي مع البلدان المتقدمة النمو. وسوف تستفيد اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية من التطورات التي حدثت في الاتفاقية النموذجية للضرائب

على الدخل وعلى رأس المال في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومن ممارسات المعاهدات الثنائية، من حيث ملاءمتها لحالات البلدان النامية. ولكن تشجيع الاستثمار في بلد ما والاتجار معه (بتلافي الازدواج الضريبي مثلا) ليس كافيا بحد ذاته لتشجيع تمويل التنمية: فحصيلة الضرائب العادلة من الاستثمار والتجارة هي مصدر مهم لتمويل البنية الأساسية وتحقيق الاستقرار اللازم لمواصلة الاستثمار والتنمية. وقد اعترفت لجنة الخبراء في عملها بأن هناك اختلافات مفاهيمية وعملية واضحة بين اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي واتفاقيات الأمم المتحدة النموذجية الخاصة بالضرائب: فالأولى تميل إلى تخصيص حقوق ضريبية أكثر للبلد التي يقيم فيها المستثمر، بينما تميل الثانية إلى إعطاء حقوق ضريبية أكثر لبلد ''المصدر'' أو البلد المضيف، حيث يجري النشاط الاقتصادي.

١٢٥ - وهناك اعتراف متزايد بأن التعاون الدولي في مكافحة التهرب الضريبي ليس ضروريا فحسب في محاربة الجريمة والإرهاب الدوليين، بل إن مثل هذا التعاون قد يشكل بالفعل موردا مبتكرا لتمويل التنمية بالحد من تسرب الإيرادات. وبإمكان التعاون المتعدد الأطراف في هذا المجال أن يعالج عدم المساواة في المعاملة الضريبية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبالتالي تعزيز تنمية القطاع الخاص. ويتزايد الآن الإقبال على رفع مستوى تصميم الضرائب وإدارتها من خلال التعاون الدولي، بفضل المساعدات التي يقدمها العديد من الوكالات الدولية بما فيها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٢٦ - وعلى الأمم المتحدة، تماشيا مع الولاية الحالية العريضة للنهوض بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية مع أخذ الأهداف الإنمائية في الاعتبار - أن توسع وتكثف من عملها في مجال التعاون الضريبي، وأن تلعب دورا عمليا أكبر في معالجة المسائل الضريبية، بما فيها المسائل الناشئة التي لا تعالجها المنظمات الأخرى الآن. وفي ظل عملية المتابعة لتمويل التنمية، ربما حان الوقت لإجراء مناقشات حول استكشاف إمكانية التوسع في أنشطة التعاون الضريبي على المستوى المتعدد الأطراف، بما في ذلك الأبعاد المؤسسية. ويعتبر عمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية بصفة خاصة مع الوكالات الأخرى العاملة في هذا المجال، مع احتفاظها بتركيزها الإنمائي القوي، يمكنها من أن تسعى لزيادة التعاون الدولي في الميادين الحالية، مثل مكافحة التهرب الضريبي، وفرض ضرائب على الخدمات وعلى استخدام الموارد الطبيعية، وإدارة الضرائب.

ثامناً - المثابرة على العمل

١٢٧ - يجسد توافق آراء مونتيري تعهدا هاما من كافة أصحاب المصلحة باستمرار الالتزام التام، على جميع الصعد، بكفالة المتابعة السليمة لتنفيذ الاتفاقات المبرمة والالتزامات التي تم

التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومواصلة بناء الجسور بين المنظمات والمبادرات المعنية بالتنمية والتمويل والتجارة، في إطار البرنامج الشامل للمؤتمر.

ألف – الاجتماع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية والحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية

١٢٨ – عُقد الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد بنيويورك في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وكان الموضوع العام للاجتماع هو ''الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري''. وكانت المواضيع الفرعية التالية موضع تركيز المناقشات الموضوعية التي دارت في أربع موائد مستديرة موازية: (أ) الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات؛ (ب) صوت ومشاركة البلدان النامية في صنع القرارات الاقتصادية الدولية، بما في ذلك داخل مؤسسات بريتون وودز؛ (ج) تنفيذ برنامج الدوحة للتنمية: الاستخدام الفعال لسياسات التجارة والاستثمار؛ (د) فعالية المعونة والوسائل المبتكرة لتمويل التنمية. وكان معروضا على الاجتماع مذكرة معلومات أساسية من الأمين العام (E/2007/10).

١٢٩ – وشارك في الاجتماع عدد كبير من المديرين التنفيذيين والمناوبين لمجلسي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وضم المشاركون الآخرون وزراء ونواب وزراء ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى في مجالات المالية والخارجية والتعاون الإنمائي، إلى جانب كبار مديري المنظمات الدولية. وشارك أيضا ممثلون من المجتمع المدني وقطاع الأعمال في الجلسات العامة واجتماعات المائدة المستديرة. وشمل الموجز الذي قدمه رئيس المجلس (A/62/76-E/2007/55 و Corr.1) الآراء المتنوعة التي أعرب عنها المشاركون خلال الاجتماع. واقترح الرئيس، في ملاحظاته الختامية، أن يسهم اجتماع المجلس في ربيع عام ٢٠٠٨ إسهاما كبيرا في الإعداد لمؤتمر المتابعة الذي من المقرر عقده في الدوحة في عام ٢٠٠٨.

١٣٠ – ومن المقرر إجراء الحوار الرفيع المستوى الثالث للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، استنادا إلى نفس الطرائق المعتمدة في عام ٢٠٠٥. ويتوقع أن يشكل الحوار الرفيع المستوى هذا العام لبنة هامة في العملية التحضيرية الموضوعية لمؤتمر المتابعة في الدوحة.

١٣١ – وكمتابعة للقرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، سيبحث المجلس السبل الناجعة لكي يعزز بدرجة أكبر أثر اجتماعه الخاص الرفيع المستوى. ولهذه الغاية، ينبغي للمجلس، في جملة أمور، أن يركز خلال الاجتماع على مسائل محددة وينتهي من اختيار المواضيع ومن سائر الأعمال التحضيرية قبل الاجتماع بوقت طويل.

وقد ترى الجمعية العامة أن الوقت مناسب للبت في التعزيز الجوهري للترتيبات المؤسسية لمتابعة عملية تمويل التنمية على الصعيد الحكومي الدولي. وقد أشير في مناسبات سابقة إلى أن الدول الأعضاء يمكنها مثلا أن تنظر في إنشاء لجنة لتمويل التنمية أو آلية مماثلة تكون بمثابة منتدى دائم أكثر حيوية لمعالجة المسائل المتصلة بمتابعة كل من مؤتمر مونتيري ومؤتمر الدوحة للمتابعة. ويمكن أن تكون هذه اللجنة أيضا صلة وصل دائمة، على الصعيد الحكومي الدولي، مع الهيئات المعنية في مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة.

باء – أحداث الجهات المتعددة صاحبة المصلحة بشأن تمويل التنمية

١٣٢ – عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٨/٦٠، يواصل مكتب تمويل التنمية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في إطار ولايته، تنظيم مشاورات تشارك فيها جهات متعددة من أصحاب المصلحة، وحلقات عمل، وحلقات نقاش، وغيرها من الأنشطة الرامية إلى تمكين البلدان الأعضاء بصورة أفضل من الوفاء بالتزاماتها على النحو المتفق عليه في توافق آراء مونتيري. وترد تقارير تفصيلية عن وقائع هذه الأنشطة ونتائجها واستنتاجاتها في العنوان الإلكتروني التالي: http://www.un.org/esa/ffd/index.htm.

١ – بناء قطاعات مالية شاملة من أجل التنمية

١٣٣ – اعتبرت الجمعية العامة سنة ٢٠٠٥ سنة دولية للائتمانات الصغيرة للتصدي للمعوقات التي تُقصي الناس من المشاركة الكاملة في القطاع المالي. وفي هذا السياق، اضطلعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بدعم من سويسرا ومجموعة وكالات متعددة الأطراف، بمشروع لتحليل العراقيل التي تعيق الشمول المالي. ونظمت مجموعة من المشاورات شاركت فيها جهات متعددة من أصحاب المصلحة في الشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية، تلاها مؤتمر إلكتروني واجتماع عالمي، عقد بجنيف في أيار/مايو ٢٠٠٥. وفي إطار العملية، تم تجميع آراء الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، خلال مناقشات غير رسمية.

١٣٤ – ونتيجة لذلك، صدر في أيار/مايو ٢٠٠٦ منشور للأمم المتحدة بعنوان بناء قطاعات مالية شاملة من أجل التنمية[١٨]. وهذا المنشور يعرض مفهوم المالية الشاملة باعتبارها استمرارا للخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات مالية متعددة للفقراء كجزء لا يتجزأ من

(١٨) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.06.II.A.3.

القطاع المالي الشامل. ولئن كان المنشور يؤكد على عدد من المبادئ المشتركة للمالية الشاملة، فإنه لا يقدم وصفات للسياسات بل إنه يعرض خيارات سياسات يمكن أن تكيفها البلدان النامية حسب ظروف كل منها. وبعد صدور المنشور في داكار في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، التزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بنشره على نطاق واسع.

١٣٥ - وفي عام ٢٠٠٦، أنشئ فريق من مستشاري الأمم المتحدة يعنى بالقطاعات المالية الشاملة لإسداء المشورة لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء المهتمة بشأن القضايا المتصلة بالمالية الشاملة على الصعيد العالمي. ويتألف فريق المستشارين من ٢٥ خبيرا يمثلون حكومات، ومصارف مركزية، ومؤسسات للتمويل الصغير، وجهات أخرى مقدمة للخدمات المالية، ومنظمات من القطاع الخاص، ووكالات إنمائية، وأكاديميات. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية كأمانة للفريق. ويركز الفريق في عمله على ثلاثة مجالات رئيسية هي: إجراء البحوث ووضع السياسات العامة؛ والدعوة ومسائل التنظيم والإشراف؛ ومشاركة القطاع الخاص.

١٣٦ - وفي هذا السياق، استهلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مشروعا تشارك فيه جهات متعددة من أصحاب المصلحة بشأن ''تنظيم التمويل الصغير: الحصول عليه واستدامته''، بشراكة مع منظمة PlaNet Finance (وهي منظمة دولية غير حكومية)، والمعهد العالمي لمصارف الادخار، والمجلس الدولي للاتحادات الائتمانية. والهدف المنشود هو الإسهام في وضع السياسات والتعاون الإنمائي في مجال تنظيم التمويل الصغير بالبلدان النامية، بغية تشجيع اعتماد تدابير حصيفة وسليمة في تقديم الخدمات المالية إلى الفقراء مع التقليل إلى أدنى حد من المعوقات التنظيمية التي تحول دون تحقيق الشمول المالي. وعقد اجتماعان تمهيديان بنيويورك في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وبجنيف في أيار/مايو ٢٠٠٧. وهذا المشروع سيستتبع كذلك دراسات استقصائية إقليمية مقارنة لتحديد الممارسات الجيدة في مجال تنظيم التمويل الصغير، واستكشاف خيارات السياسات التنظيمية، وإبراز مجالات التعاون الإنمائي ذات الأولوية. وعلاوة على ذلك، ستتعاون الإدارة مع فريق المستشارين لعقد ثلاثة مؤتمرات إقليمية. وستعرض نتائج المشروع على مؤتمر المتابعة الدولي بشأن تمويل التنمية في الدوحة.

١٣٧ - وثمة حاجة ملموسة لإخضاع أنشطة التمويل الصغير للإطار التنظيمي للقطاع المالي. وهذا الإطار إما متخلف وإما مطبق جزئيا فقط في العديد من البلدان. وتواجه الأطر القانونية والتنظيمية والإشرافية تحديا لا في مواكبة تطور المالية الشاملة فحسب بل أيضا في أخذ زمام المبادرة لتطوير هذا القطاع. ومع ذلك، لا توجد توجيهات تفصيلية

بشأن المبادئ العالمية في هذا المجال. ولا تزال عدة قضايا دون حل وتحتاج إلى أن تعالج في إطار تشارك فيه جهات متعددة من أصحاب المصلحة. ولهذا السبب، تدعى الحكومات المهتمة وسائر الجهات صاحبة المصلحة إلى تقديم مساهمات فنية ومالية للمشاريع الحالية المتعلقة بتنظيم التمويل الصغير.

٢ - إعادة النظر في دور المصارف الإنمائية الوطنية

١٣٨ - كانت الإمكانيات التي تتيحها المصارف الإنمائية الوطنية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية مناط تركيز مجموعة من مشاورات الجهات المتعددة صاحبة المصلحة التي نظمت بالتعاون مع مصارف إنمائية وطنية شتى، ومؤسسات إقليمية ومتعددة الأطراف للتمويل الإنمائي، ومؤسسات تابعة للأمم المتحدة، وأطراف مهتمة أخرى من القطاعين الرسمي والخاص. واستهلت عملية التشاور خلال اجتماع لفريق الخبراء لوضع جدول الأعمال عقد بنيويورك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وعقدت المشاورات الإقليمية الأولى بشأن التحديات التي تواجهها المصارف الإنمائية الوطنية في أمريكا اللاتينية بليما في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وذلك بالتعاون مع رابطة أمريكا اللاتينية لمؤسسات التمويل الإنمائي وشركة تمويل التنمية. وتلاها اجتماع ركز على غرب أفريقيا نظمته بباريس في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ كل من الوكالة الفرنسية للتنمية ومصرف التنمية الألماني KfW، والمصرف الأوروبي للاستثمار. وتم تناول تطور دور المصارف الإنمائية الوطنية في الجنوب الأفريقي خلال المشاورات الإقليمية الثالثة، التي عقدت في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بالتعاون مع شركة التنمية الصناعية في جنوب أفريقيا والمصرف الإنمائي للجنوب الأفريقي، فضلا عن رابطة المؤسسات الأفريقية للتمويل الإنمائي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتناول اجتماع للخبراء، عقدته اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أيار/مايو ٢٠٠٧ بشأن موضوع تمويل التنمية المتسمة بالابتكار في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية، إمكانيات مؤسسات التمويل الإنمائي الوطنية والإقليمية. وسيعقد قريبا في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ اجتماع إقليمي للشرق الأوسط وآخر لآسيا والمحيط الهادئ، مع عقد مؤتمر عالمي ختامي في عام ٢٠٠٨. وستفضي هذه العملية إلى إصدار منشور عن دور المصارف الإنمائية الوطنية باعتبارها أداة جديدة لتمويل التنمية، سيكون إسهاما في مؤتمر المتابعة الدولي في الدوحة.

١٣٩ - وركزت المناقشات على مجموعات القضايا الثلاث التالية: أولا، دور المصارف الإنمائية الوطنية في سد الفجوات في تنمية الأسواق المالية من خلال توفير التمويل طويل الأمد، وزيادة مجموعة المنتجات المالية من أجل التنمية وبناء قطاعات مالية شاملة. وثانيا،

الإمكانيات التي تتيحها المصارف الإنمائية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال من خلال تعزيز ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تعمل على حفز الاستثمار الخاص والحد من تقلب الأسواق المالية. وثالثا، الحاجة إلى بناء القدرات، بما في ذلك الممارسات الحصيفة في مجال التنظيم، والتقدير، والإشراف، والحوكمة، والإدارة وقياس النتائج ورصدها.

١٤٠ - وإجمالا، فإن الاجتماعات الإقليمية أكدت على أن المصارف الإنمائية الوطنية لها دور أساسي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وغالبا ما تتطور على مر الزمن أولويات التنمية الوطنية، وبيئة الأسواق، واحتياجات الزبائن. ولذلك، فإن مؤسسات التمويل الإنمائي الوطنية تحتاج باستمرار إلى تكييف إجراءاتها وتعديلها وتحسينها لتستجيب بفعالية لمتطلبات التنمية المتغيرة. وصدرت عن كل اجتماع مجموعة مستقلة من الاستنتاجات، والتوصيات المتعلقة بالسياسات، والمقترحات العملية، التي تتضمن عناصر عامة وعناصر خاصة بكل منطقة على حدة. ومن المقترحات العامة الرئيسية: جرد المصارف الإنمائية الوطنية ونشر المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات والدروس المستخلصة؛ وتعزيز التعاون بين المصارف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك التعاون في مجال بناء القدرات؛ وتعزيز تبادل المعلومات بشأن المصارف الإنمائية الوطنية بين منظومة الأمم المتحدة والرابطات الإقليمية لمؤسسات التمويل الإنمائي. ولهذه الغاية، أقترح إجراء دراسة استقصائية عالمية بشأن مؤسسات التمويل الإنمائي الوطنية، استنادا إلى استبيان عُمِّم عن طريق الرابطات الإقليمية، وذلك لتحديث المعلومات المتعلقة بخواص هذه المؤسسات وأنشطتها. ويمكن أن تتضمن هذه الدراسة الاستقصائية دراسات طوعية تفرد لحالات من أفضل الممارسات وأوجه الإخفاق، فضلا عن اقتراحات لإجراء المزيد من التحاليل على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي.

١٤١ - وينبغي للحكومات أن تستفيد استفادة كاملة من الإمكانات التي تتيحها المصارف الإنمائية الوطنية وغيرها من مؤسسات التمويل الإنمائي لحشد الموارد المالية لأغراض التنمية، ومعالجة أوجه القصور في الأسواق والحكومات، وتطوير القطاعات المالية المحلية. ولهذه الغاية، ينبغي تشجيع مؤسسات التمويل الإنمائي الوطنية على المشاركة في الدراسة الاستقصائية العالمية المقترح إجراؤها بالرد على الاستبيان والتطوع بدراسات تفرد لحالات من أفضل الممارسات والدروس المستخلصة الوطنية. وسيكون تبادل هذه المعلومات بين المناطق إسهاما ملموسا في تعزيز التعاون على الصعيد العالمي بين المصارف الإنمائية الوطنية.

٣ - تمويل المرافق الأساسية للجميع

١٤٢ - نُظمت مشاورات بين أصحاب مصلحة متعددين بشأن هذا الموضوع بالتعاون مع مؤسسة فريدريتش إبرت. واستكشفت المشاورات إمكانية إنشاء آليات التمويل طويلة الأمد واستراتيجيات استرداد التكاليف لتوفير المياه، والكهرباء، وسائر الخدمات الأساسية للفقراء. وجمعت خبراء من الحكومات، والبلديات، ومرافق الخدمات، وجهات التنظيم، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأكاديميات، في إطار غير رسمي وتفاعلي، بغية وضع مقترحات ومبادرات ملموسة وقابلة للتنفيذ. وبعد اجتماع عقده فريق للخبراء من أجل وضع جدول للأعمال بنيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أُجريت مشاورتان إقليميتان ببرازيليا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وبلوساكا في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وستتوج العملية بمشاورة إقليمية ثالثة خاصة بآسيا والمحيط الهادئ من المقرر عقدها قرب نهاية عام ٢٠٠٧.

١٤٣ - وركز الاجتماع الإقليمي الأول على المبادرات الملموسة الرامية إلى توسيع نطاق الخدمات ليشمل الفقراء في أمريكا اللاتينية. وتبادل الخبراء الدروس المستخلصة من مختلف البرامج الإقليمية والوطنية، بما فيها المبادرة البرازيلية ''الكهرباء للجميع''، ونهج تشاركي في بورتو أليغري، البرازيل، لتمويل عمليات توسيع شبكة المياه، واستراتيجية في بوينوس آيرس لإعانة المياه لصالح الأسر الفقيرة بفرض رسوم أعلى على المستعملين الأغنياء، واستراتيجية في مكسيكو سيتي لتحسين شبكاتها المائية من خلال الابتكارات التكنولوجية. وعلاوة على ذلك، ناقش الخبراء الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الكلي لتمويل الخدمات الأساسية للجميع، مركزين على الآثار التي يحتمل أن تنجم عن وجوه تدفق رؤوس الأموال، وتحرير الأسواق المالية، وأسعار الصرف والفائدة، والتضخم، والخطر التنظيمي، والسياسات النقدية والمالية المناسبة.

١٤٤ - وتناولت المشاورات الإقليمية الثانية مجموعة كبيرة من التجارب ذات الصلة بأفريقيا. وشملت التحديات التي واجهها أكبر مرفق للطاقة في زامبيا، وهو زيسكو (ZESCO)، في توسيع نطاق الخدمات الأساسية لتشمل الفقراء في المناطق الريفية، وتجربة مصرف التنمية الأفريقي فيما يتعلق بوضع وعرض آليات تمويل طويلة الأمد للاستثمار في المياه، وتحسينات الكفاءة في الشركة الوطنية للمياه ومياه المجارير في أوغندا، وكذلك استراتيجيات لزيادة الإيرادات الحكومية من خلال أشكال مناسبة لفرض الضرائب. كما سلط النقاش الضوء على تحديات الاقتصاد الكلي التي ينبغي أخذها في الاعتبار في السياق الأفريقي، من قبيل كفالة القدرة الاستيعابية للتعامل مع التدفقات المالية ومواصلة إفساح مجال واسع بما يكفي للسياسات من أجل التدخلات المالية والنقدية المناسبة.

١٤٥ - وثمة حاجة كبيرة إلى أن تستكشف، على مستوى أصحاب المصلحة المتعددين، آليات التمويل الطويلة الأمد واستراتيجيات استرداد التكاليف لتوفير المرافق الأساسية، وبخاصة المياه والكهرباء، للفقراء في العديد من البلدان النامية. وتتضمن المواد والتقارير الأساسية عن مشاورات أصحاب المصلحة المتعددين بشأن ''تمويل المرافق الأساسية للجميع'' معلومات مفيدة عن الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة. وينبغي تشجيع الحكومات، وسائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات المقدمة للخدمات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، على إبداء تعليقاتهم على العملية التشاورية الجارية وتقديم إسهاماتهم فيها.

٤ - تعزيز قطاع الأعمال التجارية وتنظيم المشاريع في البلدان النامية: إمكانيات مساهمة المغتربين

١٤٦ - ساعدت شبكة منظمي المشاريع في نهر السند في تنظيم اجتماع لأفرقة خبراء بشأن هذا الموضوع بنيويورك في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وضم المشاركون ممارسين وخبراء من القطاع الخاص، والبنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والأونكتاد، فضلا عن الحكومات والأكاديميات. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، سلطت جلسة إحاطة مفتوحة لمندوبي الأمم المتحدة الضوء على استنتاجات المناقشات التي جرت على مستوى الخبراء، وذلك لالتماس الردود من الدول الأعضاء.

١٤٧ - وأكد على نطاق واسع على ضرورة إيجاد برنامج عملي لإجراء المزيد من البحوث. وينبغي أن يكون عملي المنحى وأن تتولد عنه تدابير ملموسة لمساعدة مجموعات المغتربين، وواضعي السياسات، والوكالات الداعمة لتعزيز قدرتهم على الانخراط في مجال جديد نسبيا من مجالات السياسة والعمل العام. وفي هذا السياق، كانت ثمة حاجة ملحة لتحسين المعلومات وإجراء التحاليل بشأن أنشطة المغتربين من حيث دوافعها الكامنة وآثارها. كما دعا إلى وضع آليات تسمح بتحسين تبادل الخبرات والأفكار فيما بين مختلف مجموعات المغتربين. فعلى سبيل المثال، ستتيح الحوارات فيما بين المناطق الإغناء المتبادل للخبرات والأفكار. وستضطلع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معا بمشروع لمتابعة هذا الموضوع.

١٤٨ - وشارك أيضا مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مناقشات فريق عامل بشأن المبادرة العالمية لمواطنة الشركات وفي منتدى بشأن ''أفق المبادرات الإنمائية العالمية المشتركة بين القطاعين العام والخاص''، نظمه مركز القيادة المدنية للأعمال التجارية.

١٤٩ - وتقر الجماعة الإنمائية بالحاجة إلى إيجاد نماذج شراكة تتسم بالابتكار لتسخير الموارد وقدرة القطاع الخاص لصالح جهود التنمية الوطنية. وفي هذا السياق، قد تود الحكومات المهتمة دعم المشروع الحالي للجهات المتعددة صاحبة المصلحة الرامي إلى استكشاف السياسات التي من شأنها تمكين البلدان النامية بشكل أفضل من استثمار إمكانات سكانها المغتربين لزيادة فرص العمل والحد من الفقر. كما ينبغي تشجيع قطاع الأعمال التجارية على الاستمرار في الانخراط بنشاط في عملية تمويل التنمية على جميع المستويات.

٥ - الديون والتمويل والمسائل المستجدة في مجال التكامل المالي

١٥٠ - نُظمت حلقة عمل شارك فيها أصحاب مصلحة متعددون بشأن الموضوع المذكور أعلاه بلندن في آذار/مارس ٢٠٠٧، وذلك بالمشاركة مع مجلس الكومنولث للأعمال وأمانة الكومنولث، وبدعم من النرويج. وكان الغرض من الاجتماع تعزيز التفاهم المتبادل بين مختلف مجموعات أصحاب المصلحة بشأن المسائل المستجدة في المالية الدولية، بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل على السواء. وكانت المواضيع الرئيسية التي تناولها الاجتماع آثار الاختلالات العالمية وارتفاع أسعار النفط على إمكانية الحصول على التمويل في البلدان النامية؛ وكفاية الاحتياطات الدولية؛ واتقاء الأزمات المالية؛ والصلة بين حشد الموارد المحلية والدولية وأثره على القدرة على تحمل الدين وإدارة الديون؛ وتقييم النُهج الحالية للقدرة على تحمل الديون وإعادة هيكلة الديون؛ وزيادة تدفقات المعونة إلى البلدان المنخفضة الدخل؛ والمصادر الخاصة للتمويل الإنمائي؛ ونهج بريتون وودز للقدرة على تحمل الدين. ومن المقرر عقد حلقة عمل ثانية يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون قرب نهاية عام ٢٠٠٧.

١٥١ - وهناك حاجة إلى أن يستمر، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، بحث المسائل الجديدة والمستجدة في مجال التمويل الإنمائي الدولي، بما في ذلك النهج الحالية للقدرة على تحمل الديون وإدارتها. وقد تود الدول الأعضاء تشجيع مثل هذه المناقشات غير الرسمية الرامية إلى تعزيز التفاهم المتبادل وبناء توافق الآراء في هذا المجال.

٦ - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٥٢ - اعتمدت اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة موضوع ''التعاون فيما بين بلدان الجنوب'' باعتباره موضوعا شاملا لعدة قطاعات لكي تنظر فيه في عام ٢٠٠٧، بغية كفالة دعم أقوى وأكثر اتساقا من الأمم المتحدة للمضي قدما بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولهذه الغاية، تستفيد اللجنة التنفيذية من ميزتها داخل منظومة الأمم

المتحدة، مع الاستناد إلى معارف وأعمال الأونكتاد، واللجان الإقليمية، والوحدة الخاصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتستفيد اللجنة أيضا من خبرة موظفيها في المواضيع الاجتماعية والاقتصادية الواسعة النطاق التي تتناول المسائل المتعددة الجوانب للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. والفائدة التي أضافتها اللجنة التنفيذية هي تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق المناطق وتحديد دروس مستخلصة من التجارب ذات الصلة على نطاق المناطق. ومع إيلاء الاعتبار الواجب لولاية وصلاحيات كل من الكيانات الأعضاء في اللجنة التنفيذية، تسعى اللجنة من خلال جدول أعمالها وخطة عملها بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى: (أ) وضع إطار مؤسسي لتعزيز التنسيق والاتساق بين أنشطة الأمم المتحدة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (ب) إجراء دراسات متعمقة عن الاتجاهات الحالية والمسائل المستجدة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (ج) تعزيز برامج تشجيع التجارة والاستثمار بين البلدان النامية؛ (د) دعم جهود التكامل الإقليمي ودون الإقليمي من أجل التنمية؛ (هـ) دعم الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإنمائي الثلاثي وتبسيطه؛ (و) توفير المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات.

١٥٣ - وقد تود الدول الأعضاء أن تبحث مزيدا من السبل لتعزيز وتحسين دعم المجتمع الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودمجه في عملية متابعة تمويل التنمية، فضلا عن عمليات حكومية دولية مختصة أخرى في إطار الأمم المتحدة، من قبيل منتدى التعاون الإنمائي.